تعزيز حرية الإعلام الإلكتروني في الأردن
دروس دولية نحو تنظيم تقدمي للإنترنت

ثريا الريس

المحتويات

1. ملخص تنفيذي 2
2. مقدمة 6
3. المنهجية 7
4. الإطار التحليلي 8
5. حرية الإعلام الإلكتروني في الأردن 10
6. دروس دولية نحو تنظيم تقدمي للإنترنت: الأرجنتين والبرازيل وفنلندا وجنوب إفريقيا 18
7. الاستنتاجات والتوصيات 26
8. الملاحق 27

ملحق 1: بطاقة بلد - الأرجنتين 27
ملحق 2: بطاقة بلد - البرازيل 30
ملحق 3: بطاقة بلد - فنلندا 34
ملحق 4: بطاقة بلد - جنوب إفريقيا 38

1. ملخص تنفيذي

الخلفية والسياق
من الصعب أن نبالغ في وصف الثورة التي أحدثها تطور الإنترنت في السنوات العشرين الأخيرة في الطريقة التي تُنتج فيها وسائل الإعلام وتُستهلك. فالإنترنت لم تسمح فحسب بتكاثر منصات إعلامية متعددة في مجال لطالما كان دخوله معاقًا بحواجز عالية، بل أدت كذلك إلى خلق صناعة إعلامية متسارعة على الدوام تقدّم للمواطنين ثروة من المحتوى الإعلامي بنقل الأخبار في وقت يكاد يكون مطابقًا لوقت حدوثها.

رغم ذلك، فإن التصور المبتذل عن الإنترنت على أنها طريق سريع دولي ومطلق للمعلومات هو مبالغة في أحسن الأحوال وتضليل تام في أسوئها. لقد بات من الواضح بازدياد أن القوانين المحلية وآليات التحكم الأقل رسمية المرتبطة بالحكومات الوطنية هي أكثر الأدوات جوهريةً للتحكم في الولوج إلى الإنترنت والنشاط عليها وعملانيتها (هانت، 2014)[1]. في بلدان كالأردن، فقد لعبت الدولة الوطنية مهمًا بازدياد في تقييد السبل التي ينشر ويستهلك مواطنوها عبرها محتوى وسائل الإعلام الإلكتروني.

تتناقض المقاربة الأردنية المتشددة والمركزية التي صاغتها الحكومة تجاه تنظيم وسائل الإعلام على الإنترنت بحدة مع المقاربات التقدمية حول العالم التي استطاعت في آن واحد حماية حرية التعبير على الإنترنت والحماية من الانتهاكات التي قد تنتج عن انفتاح الإنترنت، كالقدرة على نشر محتوى غير قانوني بسهولة (كالقدح أو التشهير)، وتجاوز الصعوبات المرتبطة بمحاسبة الناس على نشر محتوى غير قانوني على الإنترنت بمجهولية. هذه الورقة البحثية تقدم نظرة عامة على نظام التحكم بالإنترنت في الأردن وتضعه مقابل أمثلة على ممارسات جيدة في هذا المجال حول العالم.

الإطار التحليلي
يستند الإطار التحليلي المستخدم في هذه الورقة إلى عمل باحثين عدة في حوكمة الإنترنت. قراءة في الأدبيات ذات الصلة توضح أن هناك أربعة عناصر أساسية لنماذج سياسات الإنترنت: نوع النظام الحاكم (السياق السياسي)، ونموذج التنظيم (السياق التنظيمي)، والأهداف التنموية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (السياق الاقتصادي)، والقيم والمعايير التي تحدَّد وتعرَّف على أساسها أهداف السياسة (السياق المعياري)[2].

تنظيم الإعلام الإلكتروني في الأردن
ظلت وسائل الإعلام الإلكترونية في الأردن تعتبر بعامة مستثناة من القوانين التي تنظم وسائل الإعلام التقليدية حتى عام 2011، حين بدأت تعديلات تشريعية بضم وسائل الإعلام الإلكترونية إلى وسائل الإعلام التقليدية تحت المظلة التشريعية نفسها.

الأكثر من ذلك كان التشريع المقرّ عام 2012، الذي اشترط على وسائل الإعلام إتمام عملية ترخيص شاقة، ونتيجة لذلك، أصدرت الحكومة قرارات بحجب أكثر من 270 موقعًا، إضافة إلى فرض توجيهات متشددة على المحتوى، كتحميل رؤساء تحرير المواقع الإخبارية المسؤولية القانونية عن تعليقات المستخدمين على مواقعهم.

بصفة عامة، فإن الإطار التشريعي الذي ينظم حرية الإعلام وحرية التعبير في الأردن يتضمن قيود واسعة على حرية التعبير.

[1] Hunt, R. (2014) "Moving Beyond Regulatory Mechanisms: A Typology of Internet Control Regimes" Portland: Portland State University Dissertations and Theses. Paper 1801.
[2] Hunt, R. (2014) "Moving Beyond Regulatory Mechanisms: A Typology of Internet Control Regimes" Portland: Portland State University Dissertations and Theses. Paper 1801.

وفوق ذلك، فإن عملية الترخيص تمثل تهديدًا حقيقيًا لحرية التعبير على الإنترنت لأسباب عدة:

- تسمح عدة قوانين أردنية بحجب المحتوى الإلكتروني مما يؤدي في المحصلة إلى الرقابة قبل النشر.
- يمنح القانون الأردني مدير هيئة الإعلام صلاحية تحديد أي المواقع في الأردن تصنّف كـ"مواقع إخبارية" وتحتاج للترخيص. التعريف المبهم للمواقع التي تحتاج للترخيص في القانون إلى جانب السلطات الممنوحة لمدير الهيئة، يفتح الباب أمام اتخاذ القرارات بصورة تعسفية ومسيسة وغير خاضعة للمساءلة.
- يشترط القانون الأردني أن يكون رئيس تحرير الموقع الإخباري عضوًا في نقابة الصحفيين الأردنيين، وهو متطلب شاق يخلق عوائق غير ضرورية أمام عمل وسائل الإعلام الإلكترونية.

دروس دولية نحو تنظيم تقدمي للإنترنت: الأرجنتين والبرازيل وفنلندا وجنوب إفريقيا

تتناقض المقاربة الأردنية لتنظيم وسائل الإعلام على الإنترنت بحدة مع المقاربات التقدمية حول العالم التي استطاعت في آن واحد حماية حرية التعبير على الإنترنت والحماية من الانتهاكات التي قد تنتج عن انفتاح الإنترنت، كالقدرة على نشر محتوى غير قانوني بسهولة (كالقدح أو التشهير)، وتجاوز الصعوبات المرتبطة بمحاسبة الناس على نشر محتوى غير قانوني على الإنترنت بمجهولية.

إطار متين لحرية التعبير يستند على الحقوق

إن تنظيم وسائل الإعلام الإلكترونية ليس مسعى تكنوقراطيًا مرتبطًا ببناء مؤسسات و/أو عمليات فعالة فحسب، بل يحوي عنصرًا معياريًا مهمًا. توضح الحالات الدراسية الأربع المبحوثة في هذه الورقة أن الالتزام الصلب بحرية التعبير هو متطلب جوهري لحرية وسائل الإعلام الإلكترونية. من المهم الإشارة إلى أن الدستور في جميع الدول المدروسة في هذه الورقة يقدم ضمانات متينة لحرية التعبير. وفوق ذلك، فإن كل من الأرجنتين والبرازيل وفنلندا قد أقرت مؤخرًا قوانين محددة لضمان بقاء حرية التعبير والصحافة محمية بلا غموض في عصر الإنترنت.

توفر نصوص دستورية وقانونية كهذه إطارًا معياريًا متينًا لضمان ألا تستغل آليات تنظيم وسائل الإعلام الإلكترونية لأغراض الرقابة، بل أن تعمل هذه الآليات على حماية حقوق المواطنين، كالحق في الخصوصية والحماية من التشهير.

تنظيم الإعلام الإلكتروني

تقدم هذه الورقة نظرة تفصيلية على تنظيم وسائل الإعلام الإلكترونية في أربع دول اتخذت كحالات دراسية. تجدر الإشارة إلى أنه ليس من بين هذه الدول من تشترط الترخيص على وسائل الإعلام الإلكترونية. أدناه وصف لبعض أبرز خصائص أنظمة التنظيم هذه.

حجب *المحتوى غير القانوني وإزالته* - في الأرجنتين والبرازيل وفنلندا، يعود للمحاكم القرار بما إذا كانت المادة المنشورة إلكترونيًا غير قانونية وتجب إزالتها أم لا.

- هيئة الاتصالات الوطنية في **الأرجنتين** هي جسم حكومي غير مركزي يمكنه أمر مزودي خدمة الإنترنت بحجب المحتوى الإلكتروني غير القانوني بناء على إنذار قضائي (فريدوم هاوس، 2014)[3].

- في نظام التنظيم المتبع في **البرازيل**، فإن السلطة القضائية هي المسؤولة عن إصدار أوامر بإزالة المحتوى الإلكتروني غير القانوني (المادة 19، الإطار المدني للإنترنت). يشير القانون صراحة إلى أهمية حماية حرية التعبير وينص على أن الأحكام بوجوب إزالة محتوى من عدمه عليها أن تأخذ بعين الاعتبار المصلحة الجمعية للمجتمع بإتاحة هذا المحتوى على الإنترنت (القسم 3، الإطار المدني للإنترنت).

  إذا كانت معلومات الاتصال الخاصة بالشخص المسؤول مباشرة عن هذا المحتوى متوفرة، فإن على تطبيق الإنترنت (كالمواقع) إبلاغه بالأمر القضائي وتوفير معلومات تتيح للمستخدم الاعتراض قانونيًا عليه وتقديم مرافعة في المحكمة، إلا إذا نص القانون أو الأمر القضائي على غير ذلك (المادة 20، الإطار المدني للإنترنت).

- في نظام التنظيم المتبع في **فنلندا**، للمحكمة أن تأمر مزود المحتوى أو مزود خدمة الإنترنت أو أطراف وسيطة أخرى بتسليم المعلومات المطلوبة لتحديد هوية مستخدم نشر محتوى ما على الإنترنت، بشرط أن تتوفر أسباب تبرر الاعتقاد بأن نشر هذا المحتوى غير قانوني. لكن الإفصاح عن المعلومات المعرّفة بالمستخدم يتم للطرف المتضرر فقط، في حال كان لهذا الطرف الحق في رفع قضية خاصة على خلفية هذه الجنحة. ويجب أن يُقدم طلب التعريف بالمستخدم للقضاء خلال ثلاثة أشهر من موعد نشر المحتوى قيد الدراسة (القسم 17، قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية).

  للمحكمة كذلك أن تأمر ناشرًا أو مذيعًا أو طرفًا وسيطًا على الإنترنت بحذف أو حجب جزء من محتوى إن كان غير قانوني. وعلى المحكمة قبل إصدار قرار كهذا أن تمنح الجهة المخاطبة في القرار والمستخدم الذي نشر المحتوى فرصة للحديث، إلا إذا اقتضت عجلة الموقف غير ذلك. ويسقط قرار الإزالة أو الحجب إذا لم يتم توجيه تهمة أو دعوى مدنية ضد المحتوى خلال ثلاثة أشهر.

مسؤولية الطرف الوسيط

- في **الأرجنتين**، أقر حكم حديث لمحكمة عليا أن مزودي خدمة الإنترنت معفون من المسؤولية القانونية تجاه المحتوى غير القانوني الذي تنشره أطراف ثالثة على الإنترنت (بافلي، 2014)[4].

- في **البرازيل**، يوفر القانون تأمينًا واضحًا للأطراف الوسيطة، إذ أنها تُساءل قانونيًا عن الأضرار التي تسبب بها محتوى أنتجه مستخدمون فقط حين لا تنفذ أمرًا قضائيًا بإزالة هذا المحتوى (المادة 19، الإطار المدني للإنترنت).

- في **جنوب إفريقيا**، فإن أعضاء نقابة مزودي خدمة الإنترنت ليسوا عرضة للملاحقة القانونية على خلفية محتوى من طرف ثالث لم ينتجوه هم أو يختاروه، إلا أنهم قد يفقدون هذه الحصانة أمام الملاحقة إن لم يستجيبوا لأوامر الحذف. وأي شخص يقدم لمزود الإنترنت بلاغًا بنشاط غير قانوني وهو على علم بأن البلاغ يشوه الحقائق سيكون عرضة للملاحقة القانونية على خلفية الحدف الخاطئ للمحتوى (المادة 77، قانون الاتصالات والمعاملات الإلكترونية).

النتائج والتوصيات

لحماية حرية الإعلام الإلكتروني بصورة فعالة، يجب أن تتوفر سياسة ذات بعدين:
- إطار معياري متين وتقدمي يحمي حرية التعبير.
- نظام حكم تقدمي مشترك التنظيم.

من الواضح بناء على التحليل المنجز في هذه الورقة أن أيًا من هذين البعدين لسياسة الإنترنت لا يطبق في الأردن. بالتالي، توصي الورقة بـ:

[3] Freedom House (2014) *Freedom on the Net 2014*. Washington DC: Freedom House

[4] Pavli, D. (2014) "Case Watch: Top Argentine Court Blazes a Trail on Online Free Expression", *Open Society Foundations Voices*, Accessed online on 29.12.2014

- ألا تفرض الحكومة الأردنية قيودًا مرهقة على عمل وسائل الإعلام الإلكترونية. يشمل ذلك إنهاء نظام ترخيص المطبوعات الإلكترونية واستبداله بنظام تسجيل بسيط، كما يشمل إنهاء المتطلبات الشاقة أمام رؤساء تحرير المواقع الإخبارية واستبدالها بنظام يضمن فقط أن يكون رئيس التحرير بالغًا وغير مفلس ولم يسبق أن طُعن في كفاءته.

- أن تتبنى الحكومة الأردنية إصلاحات قانونية لوضع إطار معياري متين وتقدمي، يحمي حرية التعبير إلى جانب حق المواطنين في مساءلة غيرهم بتهم التشهير، بغض النظر عن وسيلة الاتصال المستخدمة.

- أن تتبنى الحكومة الأردنية إصلاحات قانونية لضمان الأمان للأطراف الوسيطة، إلا حين لا تطبق أوامر قضائية بالحجب أو الإزالة.

- أن تطور الحكومة الأردنية آليات تضمن مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة في تطوير سياسات وأنظمة الإنترنت.

2. مقدمة

من الصعب أن نبالغ في وصف الثورة التي أحدثها تطور الإنترنت في السنوات العشرين الأخيرة على الطريقة التي تُنتج فيها وسائل الإعلام وتُستهلك. فالإنترنت لم تسمح فحسب بتكاثر منصات إعلامية متعددة في مجال لطالما كان دخوله معاقًا بحواجز مرتفعة، بل أدت إلى خلق صناعة إعلامية متسارعة على الدوام تقدّم للمواطنين ثروة من المحتوى الإعلامي بنقل الأخبار في وقت يكاد يكون مطابقًا لوقت حدوثها.

رغم ذلك، فإن التصور المبتذل عن الإنترنت على أنها طريق سريع دولي مطلق للمعلومات هو مبالغة في أحسن الأحوال وتضليل تام في أسوئها. لقد انقضت سنوات التسعينيات التي كان توسع الإنترنت يُصوّر فيها على أنه تهديد لسيادة الدول الوطنية والتي أكد فيها أكاديميون بارزون أن الإنترنت لا يمكن تنظيمها، حين ذهبت أسماء كبيرة كمؤسس مختبر الإعلام في معهد ماستشوستس للتكنولوجيا، نيكولاس نيغوبونت، إلى حد الزعم بأن "الأمر ليس أن القوانين لم تعد ذات أهمية، بل لم تعد الدولة الوطنية ذات أهمية". (هيغينز وأزهر، 1996، 5 شباط، ص 9)[5].

منذ ذلك الحين، اتضح أكثر فأكثر أن القوانين الوطنية وآليات السيطرة الأقل رسمية المرتبطة بالحكومات الوطنية هي الأدوات الأكثر جوهرية للتحكم بالولوج للإنترنت والنشاط عليها وعملانيتها (هانت، 2014)[6]. في بلدان كالأردن، لعبت الدولة الوطنية مهمًا بازدياد في تقييد السبل التي ينشر ويستهلك مواطنوها عبرها محتوى وسائل الإعلام الإلكتروني. ظلت وسائل الإعلام الإلكترونية في الأردن تُعتبر بعامة مستثناة من القوانين التي تنظم وسائل الإعلام التقليدية حتى عام 2011، حين بدأت تعديلات تشريعية بضم وسائل الإعلام الإلكترونية إلى وسائل الإعلام التقليدية تحت المظلة التشريعية نفسها. في عام 2012، أقر قانون يشترط على وسائل الإعلام إتمام عملية ترخيص شاقة، ونتيجة لذلك، أصدرت الحكومة قرارات بحجب أكثر من 270 موقعًا، إضافة إلى فرض توجيهات متشددة على المحتوى، كتحميل رؤساء تحرير المواقع الإخبارية المسؤولية القانونية عن تعليقات المستخدمين على مواقعهم.

محاولات كهذه لتنظيم الإنترنت بصورة ممركزة تقودها الحكومة لا تقوّض قدرة الإنترنت على أن تكون أداة قوية لتشارك المعرفة والمعلومات فحسب، بل هي كذلك غير فعالة، وتثبط الإبداع ولا تتوافق مع الواقع التكنولوجي للإنترنت (أوسوليفان وفلانيري، 2011؛ فريدمان وهينيبل وليفكوفسكي، 2012)[7].

تتناقض هذه المقاربة لتنظيم وسائل الإعلام على الإنترنت بحدة مع المقاربات التقدمية حول العالم التي استطاعت في آن واحد حماية حرية التعبير على الإنترنت والحماية من الانتهاكات التي قد تنتج عن انفتاح الإنترنت، كالقدرة على نشر المحتوى غير القانوني بسهولة (كالقدح أو التشهير)، وتجاوز الصعوبات المرتبطة بمحاسبة الناس على نشر محتوى غير قانوني على الإنترنت بمجهولية.

هذه الورقة البحثية تقدم نظرة عامة على نظام التحكم بالإنترنت في الأردن وتضعه مقابل أمثلة على ممارسات جيدة في هذا المجال من حول العالم. وتركز هذه الورقة على دراسة السياسات أكثر من كونها تحليلًا أكاديميًا. بالتالي، فإن الهدف من هذه المقارنة هو تسليط الضوء على بدائل تنظيمية متعددة متاحة أمام الحكومة الأردنية؛ بدائل تحقق الهدف التي تعلنه لنفسها بحماية المواطنين من المحتوى غير القانوني دون تهديد حرية وسائل الإعلام على الإنترنت.

[5] Higgins, A., & Azhar, A. (1996, Feb. 5th) "China begins to erect second Great Wall in Cyberspace." The Guardian. Infotrac Newsstand.

[6] Hunt, R. (2014) "Moving Beyond Regulatory Mechanisms: A Typology of Internet Control Regimes" Portland: Portland State University Dissertations and Theses. Paper 1801.

[7] O'Sullivan, K. P. V., & Flannery, D. (2011) "A Discussion on the resilience of command and control regulation within regulatory behaviour theories." Available at the *Social Science Research Network* online repository, #1927500.
Frydman, B., Hennebel, L., & Lewkowicz, G. (2012) "Co-regulation and the rule of law." In Brousseau, E., Marzouki, M., & Méadel, C. (Eds.). *Governance, regulation and powers on the Internet* (pp. 133-150). Cambridge: Cambridge University Press.

3. المنهجية

اتبعت هذه الورقة منهجية بحثية ذات شقّين:

- أُجريت مراجعة أدبيات تشمل الأبحاث المتعلقة بحرية التعبير على الإنترنت، مع التركيز على الأردن، إلى جانب البلدان الأربعة المختارة كحالات دراسية تقدم أمثلة على الممارسة الفضلى.
- أجريت مراجعة مكتبية للتشريعات والأنظمة ذات الصلة في بلدان متعددة، مع التركيز على الأردن، إلى جانب البلدان الأربعة المختارة كحالات دراسية تقدم أمثلة على الممارسة الفضلى.

اختيرت البلدان الأربعة كحالات دراسية (الأرجنتين، والبرازيل، وفنلندا وجنوب إفريقيا) وقُدمت بهدف توضيح أن:

- هناك عدة سياسات محتملة متاحة أمام الحكومات الساعية لحماية حرية الإعلام على الإنترنت بالتزامن مع الحماية من نشر المحتوى غير القانوني.
- يمكن تطبيق هذه السياسات في مجموعة من السياقات المختلفة، سواء في الديموقراطيات الناضجة أو الديمقراطيات الانتقالية، إضافة إلى إمكانية تطبيقها في دول تتوزع على طيف واسع من المستويات التنموية. أي أن القدرة على إنفاذ هذه السياسات لا يقتصر على الديموقراطيات الراسخة أو الدول ذات الدخل المرتفع.

كما اختيرت هذه الحالات الدراسية باستخدام عملية تكرارية، إذ أُعدت قائمة طويلة ببلدان محتملة كحالات دراسية عبر تحديد الدول التي حصلت على نتائج مرتفعة في المؤشرات أو التقارير الدولية الآتية:

- مسح الإعلام الرقمي: نتائج دولية (مؤسسة المجتمع المفتوح).
- مؤشر حرية الصحافة العالمي 2014 (مراسلون بلا حدود).
- حرية الصحافة 2014 (فريدوم هاوس)
- الحرية على الإنترنت (فريدوم هاوس).

أجري بحث أولي على البلدان في القائمة الطويلة لتحديد البلدان ذات أطر السياسة القوية في مجال تنظيم الإعلام الإلكتروني. ومن هذه البلدان، اختيرت أربعة، أخذًا بعين الاعتبار تمثيل سياقات جغرافية واقتصادية وسياسية مختلفة (وتم بشكل واعٍ اختيار بلد واحد فقط من أوروبا الغربية/أمريكا الشمالية).

من المهم أيضًا الإشارة إلى أن سياسات غير رسمية عديدة قد تلعب دورًا مهمًا كذلك في تحديد حرية الإعلام الإلكتروني. فقد وثّقت حالات دراسية لسياسات الإنترنت من بلدان كثيرة آليات السيطرة غير الرسمية التي تستخدم على مقربة من الحكومة، لضمان مسافة توفر لها قدرة محتملة على إنكار ارتباطها. تشمل هذه الآليات المضايقة والعنف ضد الصحفيين والنشطاء على الإنترنت، وجهود البروباغاندا على الإنترنت، والإنكار المعدّ سلفًا للهجمات على مواقع وخوادم بعينها. وتتضمن جهود البروباغاندا على الإنترنت التلاعب النشط بالمحتوى الإلكتروني، مما يزيد على المستخدمين العاديين صعوبة التفريق بين المعلومات الموثوقة والبروباغاندا الحكومية. من الأنشطة المحددة في هذا المجال، توظيف "كتائب إلكترونية" لنشر البروباغاندا والمعلومات الكاذبة على المدونات والمواقع، والمشاركة في استفتاء الإنترنت بقصد التلاعب بالنتائج، ونشر معلومات كاذبة حول الأحداث الجارية، ومضايقة المدونين ومستخدمي وسائل الإعلام ممن ينتقدون الحكومة أو النظام (فريدوم هاوس، 2014؛ هانت، 2014).[8]

حتى تاريخ إعداد هذه الورقة، لم يوجد الكثير من التقصي الممنهج حول استخدام آليات السيطرة غير الرسمية على الإنترنت في الأردن.[9] فوق ذلك، فإن إجراء بحث أولي في هذه الظاهرة يتطلب عملًا ميدانيًا موسعًا هو خارج مجال هذه المبادرة البحثية. لهذه الأسباب، فإن هذه الورقة لن تتطرق لأثر آليات السيطرة غير المباشرة على حرية الإعلام على الإنترنت في الأردن، رغم أن هذا المجال مهم ويجب أن يكرس كأولوية للبحث المستقبلي.

[8] Freedom House (2014) *Freedom on the Net 2014*. Washington DC: Freedom House; Hunt, R. (2014) "Moving Beyond Regulatory Mechanisms: A Typology of Internet Control Regimes" Portland: Portland State University Dissertations and Theses. Paper 1801.

[9] بدأت دراسة قادمة ستنشر بالتشارك بين مؤسسة حبر ومركز الملك حسين للمعلومات والبحوث بعنوان "الخصوصية الرقمية في الأردن، التصورات والآثار" باستكشاف هذه القضايا وتشكل نقطة بداية جيدة للبحث في هذا المجال.

4. الإطار التحليلي

إن سياسات الإنترنت المرتبطة بتنظيم الإعلام الإلكتروني معقدة ومتعددة الأوجه. لذا، فإن هذا التحليل يتطلب إطارًا تحليليًا متينًا يصنف عناصر هذه السياسات بصورة تسمح بالمقارنة بين الدول.

يستند الإطار التحليلي المستخدم في هذه الورقة إلى أعمال عدد من الباحثين في حوكمة الإنترنت. وبدلًا من البحث بشكل معزول في أشكال محددة لتنظيم وسائل الإعلام الإلكترونية، فإن هذه الورقة تتبع مقاربة باحثين مثل زينغ (2008)[10] ويانغ (2009)[11] في النظر إلى *أنظمة التحكم بالإنترنت* ككل (وفي هذه الحالة، نقصد أوجه أنظمة التحكم ذات الصلة بوسائل الإعلام الإلكترونية).

من الجدير بالذكر أن هناك اختلافات بين التعريفات التي منحها الباحثون لمصطلح أنظمة التحكم بالإنترنت. فعلي سبيل المثال، يشير تعريف زينغ إلى أجهزة الحكومة وآليات سياساتها التي تعمل على التحكم بالقدرة على الولوج للإنترنت والنشاط عليها لغايات سياسية واجتماعية، بينما يشير تعريف يانغ بصورة أعمّ إلى جميع مؤسسات وممارسات التحكم بالإنترنت، بما في ذلك الإطار التنظيمي للنظام. كما ناقشنا في القسم السابق، فإن الآليات غير الرسمية للتحكم بالإنترنت في الأردن تقع خارج نطاق هذه المبادرة البحثية. بالتالي، فإن هذه الورقة ستتبع تصور زينغ لأنظمة التحكم بالإنترنت، مع الإقرار بأن التصور الأوسع لأنظمة التحكم هذه كان سيمنح التحليل بعدًا قيمًا.

قراءة للأدبيات ذات الصلة توضح أن هناك أربعة عناصر أساسية لنماذج سياسات الإنترنت: نوع النظام الحاكم (السياق السياسي)، ونموذج التنظيم (السياق التنظيمي)، والأهداف التنموية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (السياق الاقتصادي)، والقيم والمعايير التي تحدد وتعرّف على أساسها أهداف السياسة (السياق المعياري).[12]

نوع النظام الحاكم (السياق السياسي): يلعب السياق السياسي في أي بلد دورًا أساسيًا في تحديد النظام المعتمد للتحكم بالإنترنت، ومما يوضح ذلك كون معامل ارتباط بيرسون بين نتائج مؤشر *الحرية في العالم* لفريدوم هاوس عام 2013، ونتائج مؤشر *الحرية على الإنترنت* عام 2013 للستين بلدًا التي نالت نتائج في المؤشرين بلغ 0.85. هذه علاقة طردية قوية، ما يعني أن النتائج المرتفعة في مؤشر الحرية على الإنترنت ترتبط بالأداء الجيد في الإجراءات الأساسية المرتبطة بالحقوق السياسية والحريات المدنية (والعكس صحيح)[13] . سيُناقَش السياق السياسي في القسم أدناه، لكنه لن يكون مجال تركيز نظرًا إلى أن هذه الورقة تركز على سياسات الإنترنت وتهدف إلى استخلاص توصيات محددة تخص السياسات المرتبطة بتنظيم وسائل الإعلام الإلكترونية وتوصيات عمومية نوعًا ما ترتبط بدمقرطة وإصلاح النظام الحاكم.

القيم والأنماط السائدة (السياق المعياري): يشير هذا السياق إلى القيم والأنماط السائدة تجاه حرية الإعلام وحرية التعبير في أي بلد مدروس. تعد أنظمة التحكم بالإنترنت في العادة ابنة أنظمة تنظيم وسائل الإعلام الأقدم وعادة ما تستمد لغة السياسة التي تحدد نوع محتوى الإنترنت الممنوع مباشرة من الأنظمة الموجودة والتي تتطرق للمحتوى الممنوع في الصحف والإذاعات والتلفزيونات.

نموذج التنظيم (السياق التنظيمي): تم تشخيص ثلاثة نماذج لتنظيم الإنترنت تقدم خلفية للسياسات يمكن على إثرها توقع خطوات تنظيمية أكثر تحديدًا تبعًا للآتي (كيف وسيمونز وماردسن، 2008؛ دودكيم غيفرز وبوليه، 2001):[14]

- **التنظيم الحكومي ("الأمر والتحكم"):** تضع السلطات الحكومية أو جهة حكومية متخصصة القواعد وتطبقها وتعاقب من يخرقونها. ووفق هذا الترتيب، يحدد واضعو الأنظمة الحكوميون المعاييرَ الخاصة بأنشطة معينة (الأمر) ويبنون آليات للمراقبة والإنفاذ (التحكم). كثيرًا ما يُنظر إلى أنظمة الأمر والتحكم على أنها غير كفؤة وغير مرنة وغير متوافقة مع الواقع التكنولوجي للإنترنت (أوسوليفان وفلانيري، 2011؛ فريدمان وهينيبل وليفكوفسكي، 2012).[15]

[10] Zheng, Y. (2008). *Technological empowerment: The Internet, state, and society in China*. Palo Alto: Stanford University Press.

[11] Yang, G. (2009). *The power of the Internet in China: Citizen activism online.* New York: Columbia University Press.

[12] Hunt, R. (2014) "Moving Beyond Regulatory Mechanisms: A Typology of Internet Control Regimes" Portland: Portland State University Dissertations and Theses. Paper 1801.

[13] *Ibid.*

[14] Cave, J., Simmons, S., & Marsden, C. (2008). *Options for and Effectiveness of Internet Self-and Co-Regulation*. Brussels: European Commission; d'Udekem-Gevers, M., & Poullet, Y. (2001). "Internet content Regulation: Concerns from a European user empowerment perspective about Internet content regulation." *Computer Law & Security Review*, 17(6), 371-378.

[15] O'Sullivan, K. P. V., & Flannery, D. (2011) "A Discussion on the resilience of command and control regulation within regulatory behaviour theories." Available at the *Social Science Research Network* online repository, #1927500; Frydman, B., Hennebel, L., & Lewkowicz, G. (2012) "Co-regulation and the rule of law." In Brousseau, E., Marzouki, M., & Méadel, C. (Eds.). *Governance, regulation and powers on the Internet* (pp. 133-150). Cambridge: Cambridge University Press.

- **التنظيم المشترك**: يشتمل التنظيم المشترك على طيف مختلف من الظواهر التنظيمية، تتضمن جميعها تفاعلًا بين جسم ذاتي التنظيم والتشريعات العامة (أي التشريعات التي تضع توجيهات عامة لا معايير محددة وآليات تنفيذ) (ماردسن، 2011). [16] يوفر التنظيم المشترك "قوى خلفية" تمكن الحكومة من التدخل في حال تم تهديد حقوق كحق التعبير. ويشرك التنظيم المشترك كذلك لاعبين عدة، من بينهم المواطنون، في عملية التنظيم (هانت، 2014).[17]
- **التنظيم الذاتي**: يمارس الفاعلون في قطاع التكنولوجيا الخاص الدور الأكبر في وضع القواعد وتطبيقها جماعيًا، مع تدخل حكومي محدود جدًا.

الأهداف التنموية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (السياق الاقتصادي): إن جميع الحالات الدراسية المشمولة في هذه الورقة هي من دول تروج لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفه محركًا للتنمية الاقتصادية. يتناقض ذلك مع ما هو مطبق في دول ككوبا وميانمار، على سبيل المثال، حيث لا تهتم الحكومات كثيرًا بالإمكانيات الاقتصادية للإنترنت، ما يجعلها قادرة على فرض قيود واسعة على قدرة السكان على الولوج إلى الإنترنت. ولأن الحالات الدراسية المنظورة في هذه الورقة (بما فيها الأردن) تروج لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفه محركًا للتنمية الاقتصادية، فإن السياق الاقتصادي سيعتبر "متغيرًا ثابتًا" بصورة عامة، وسيستبعد من التحليل تبعًا لذلك.

[16] Marsden, C.T. (2011b*). Internet Co-Regulation and Constitutionalism: Towards a More Nuanced View*. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1973328 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1973328

[17] Hunt, R. (2014) "Moving Beyond Regulatory Mechanisms: A Typology of Internet Control Regimes" Portland: Portland State University Dissertations and Theses. Paper 1801.

5. حرية الإعلام الإلكتروني في الأردن

الأردن : نظرة عامة

السياق السياسي	السياق المعياري	السياق التنظيمي
نظام شبه سلطوي	قيود واسعة على حرية الإعلام وحرية التعبير	تنظيم حكومي (أمر وتحكم)

5.1 خلفية

لقد صيغ تطور مشهد الإنترنت في الأردن بالتوتر بين الجهود الرسمية لمنح البلد موقعًا محوريًا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة ومحاولات النظام في التحكم بتدفق المعلومات الذي يتيحه الإنترنت من جهة أخرى.

منذ عام 2003، سعت الدولة الأردنية لجعل البلد مركز الشرق الأوسط في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فقد أدخلت العديد من السياسات والبرامج بهدف تشجيع القطاع، بما في ذلك تأسيس فرع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس والجامعات. وبالفعل، أُنشأت خلال العقد الأخير في الأردن عدة منصات اجتماعية إلكترونية عربية أُخذت بعدًا إقليميًا، من بينها إكبس وجيران ومكتوب. وبحلول عام 2014، حلّ الأردن في المرتبة الخمسين في مؤشر الجاهزية الشبكية للمنتدى الاقتصادي العالمي، وفي المرتبة السادسة عربيًا (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2014).[18]

قاد التوسع السريع في انتشار الإنترنت في الأردن إلى تكاثر المواقع والمدونات الإلكترونية الإخبارية، وبحلول 2013، كان هنالك 400 موقع إخباري في البلد (حبر، لم ينشر بعد).[19] عام 2011، ومع توالي الثورات في المنطقة، تدفق المواطنون إلى مصادر إخبارية بديلة وارتفع استخدم فيسبوك بشكل دراماتيكي. وبحلول 2013، كان هنالك 2.6 مليون مستخدم لفيسبوك في الأردن من أصل 6.5 مليون نسمة هم سكانه (حبر، لم ينشر بعد).[20] لقد عمل ارتفاع نسبة انتشار الإنترنت ونهوض المعارضة السياسية في المنطقة وارتفاع عدد مستخدمي فيسبوك سوية على خلق مساحة لحرية التعبير والنقد العلني للنظام الأردني.

لكن رغم أن الطبيعة المفتوحة غير المنظمة للإنترنت في الأردن دفعت حرية الإعلام إلى الأمام، فقد خلقت كذلك بيئة خصبة للأنشطة غير المسؤولية، وأحيانًا الإجرامية. تورطت العديد من المواقع الإخبارية في محاولات مزعومة لابتزاز شخصيات عامة ومؤسسات خاصة عبر التهديد بنشر معلومات تشهّر بهم.[21] وقد قدّمت حوادث كهذه ذريعة للمسؤولين والبرلمانيين لإدخال إجراءات تهدف إلى تقييد بيئة الإعلام الإلكتروني.

5.2 السياق السياسي

إن النظام الأردني نظام شبه سلطوي، حيث تُقيد الحقوق السياسية والحريات المدنية بالقانون وعبر آليات غير مباشرة للسيطرة (انظر/ي مثلًا فريدوم هاوس، 2014؛ هيومان رايتس ووتش، 2014).[22] يمتلك الملك صلاحيات دستورية واسعة، من بينها تعيين

[18] World Economic Forum (2014) *Networked Readiness Index.* Available online: http://www.weforum.org/issues/global-information-technology/the-great-transformation/network-readiness-index

[19] 7iber (forthcoming) *Mapping Faces of Digital Control in Jordan.* Amman: 7iber media

[20] *Ibid.*

[21] See for example: Jordanian Media Monitor "Media outlets blackmail election candidates." 2 January, 2013. Available online: http://www.jmm.jo/reports/2015/02/وسائل-إعلام-تبتز-المرشحين-للانتخابات ; Qatamine, A. "Websites try to blackmail the Aqaba Economic Authority" *AlSawt*, 8, February 2014. Available online: http://alsawt.net/مواقع-الكترونية-حاولت-ابتزاز-سلطة-الع

[22] Freedom House (2015) *Freedom in the World 2015*. Washington DC: Freedom House; Human Rights Watch (2014) *World Report 2014*, New

وإقالة رئيس الوزراء والحكومة وقضاة المحكمة الدستورية وأعضاء الغرفة العليا من البرلمان (الأعيان) وقادة الجيش والمخابرات. كما يمتلك صلاحية حل غرفتي البرلمان دون شروط.[23] وبحسب المادة 30 من الدستور الأردني، فإن الملك لا يساءل قانونيًا عن ممارسته لسلطاته.

5.3 السياق المعياري

يتكون الإطار التشريعي الذي ينظم حرية الإعلام وحرية التعبير في الأردن من أدوات قانونية مختلفة. سيوضح هذا القسم القوانين الحالية التي تحكم حرية التعبير والقدرة على الولوج إلى المعلومات على الإنترنت في الأردن.

بصورة عامة، فإن هذا المشهد يظهر قيود واسعة على حرية التعبير. إلا أنه تجدر الإشارة إلى التناقضات بين القيود الموضحة في القوانين الأردنية والحقوق المنصوص عليها في الأدوات الدولية التي صادق عليها الأردن.

5.3.1. الحق في حرية التعبير

الدستور - يحمي الدستور الأردني المبدأ العام في حق المواطنين في حرية التعبير، سامحًا بقيود قانونية على هذا الحق في الوقت نفسه. تنص المادة 15 من الدستور على أن "لكل أردني أن يعبر بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ألا يتجاوز حدود القانون".

الالتزامات الدولية - صادقت الدولة الأردنية على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[24] الذي يؤكد على الحق في حرية التعبير. وتنص المادة 19 من العهد على أن:

1. لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.
2. لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.
3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:
   أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،
   ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

في أيلول 2011، أصدرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (لجنة حقوق الإنسان)، وهي كيان أنشئ لمراقبة تطبيق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 34 في ما يتعلق بالمادة 19، والذي يوضح عددًا من المسائل الخاصة بحرية التعبير على الإنترنت. من أهم ما نص هذا التعليق عليه أن:

- الفقرة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تحمي جميع أشكال التعبير ووسائل نشره، بما في ذلك الأشكال الإلكترونية والمرتبطة بالإنترنت.
- على الدول الأطراف أن تأخذ في الحسبان مدى تأثير التطورات التي طرأت على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل نظم نشر المعلومات الإلكترونية القائمة على خدمات الإنترنت والهاتف النقال، في إحداث تغيير كبير في ممارسات الاتصال حول العالم. بشكل أخص، على الإطار القانوني الذي ينظم وسائل الإعلام الجماهيرية أن يأخذ بعين الاعتبار الفروقات بين الإعلام المطبوع والإذاعي والتلفزيوني والإنترنت، مع الإشارة إلى الطرق التي تتقارب فيها هذه الوسائل.

وأشارت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتحديد إلى أنه: لا ينبغي أن يُسمح بفرض أي قيود على تشغيل المواقع الشبكية أو المدونات الشبكية أو غيرها من نظم نشر المعلومات عن طريق الإنترنت أو الوسائل الإلكترونية أو أي وسائل أخرى، بما في ذلك نظم دعم هذا الاتصال، كمزودي خدمة الإنترنت أو محركات البحث، إلا في الحدود التي تكون متماشية مع الفقرة 3. وينبغي بوجه عام أن تكون القيود المسموح بها خاصة بالمحتوى، **ويتنافى فرض حظر عام على تشغيل بعض المواقع والأنظمة مع الفقرة 3**. ويتعارض أيضًا مع الفقرة 3

York : Human Rights Watch

[23] The Constitution of the Hashemite Kingdom of Jordan, Chapter 4, Articles 30-40.

[24] International Covenant on Civil and Political Rights (1966) New York: United Nations. Full text and ratification information available online at: https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-4&chapter=4&lang=en

منع موقع أو نظام لنشر المعلومات من نشر مواد معينة لسبب لا يزيد عن كونها تنتقد الحكومة أو النظم الاجتماعية و السياسية التي تتبناها الحكومة (المادة 19، 2013).[25]

5.3.2. حدود *حرية التعبير*

نظام الحكم - بحسب القانون الأردني، يمكن حبس المواطنين من سنة إلى ثلاث سنوات بتهمة "*إطالة اللسان*" (قانون العقوبات، المادة 195) ومحاكمتهم في محكمة أمن الدولة المدارة عسكريًا (قانون محكمة أمن الدولة، المادة 3.8). يجرم القانون كل من "ثبتت جرأته بإطالة اللسان على جلالة الملك" أو أرسل رسالة رسالة خطية أو شفوية أو إلكترونية أو أي صورة أو رسم هزلي "بشكل يؤدي إلى المس بكرامة جلالته". وينطبق ذلك أيضًا على المواد التي تهين الملكة أو ولي العهد أو وصي العرش، أو أحد أعضاء مجلس الوصاية على العرش.

يعاقب قانون العقوبات بالأشغال الشاقة كل من يمارس أي نشاط يهدف إلى تقويض نظام الحكم أو من أقدم على أي عمل فردي أو جماعي بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو الاجتماعي أو أوضاع المجتمع الأساسية (المادة 149). يوفر غموض تعريفات "المس بالكرامة" أو "نظام الحكم" مرونة في التفسير القانوني للقانون وبالتالي في تطبيقه.

الدين - ينظّم المحتوى الديني عبر بنود تحرم التجديف في قانون العقوبات وقانون المطبوعات والنشر. إذ يمنع قانون العقوبات نشر ما يهين "الشعور الديني" للأفراد أو معتقداتهم، كما يجرم كل من ثبتت إهانته علنًا لأحد أرباب الشرائع من الأنبياء (قانون العقوبات، المواد 273، 278). وفيما ينص قانون العقوبات أن هذه الجرائم قد ترتكب في أي مطبوعة أو خريطة أو رسم أو رمز، يتطرق قانون المطبوعات والنشر أيضًا إلى التجديف، إذ يجرم نشر المطبوعات لأي محتوى يتعارض مع "قيم الأمة العربية والإسلامية" (قانون المطبوعات والنشر، المادة 5). كما يمنع القانون كذلك نشر محتوى يشتمل على تحقير أو قدح أو ذم لأي من الديانات "المكفولة حريتها بالدستور" (قانون المطبوعات والنشر، المادة 38/أ) أو محتوى يسيئ للأنبياء، أو محتوى يهين "الشعور أو المعتقد الديني".

وبينما لا توجد قضايا رسمية ضد صحفيين أو ناشطين أو مواطنين لنشرهم محتوى "مؤذٍ دينيًا" على الإنترنت، فقد استخدم القانون الأردني لتوجيه الاتهام لمحرك البحث العالمي غوغل لتوفيره القدرة على الوصول إلى الفيلم المثير للجدل "براءة الإسلام" في الأردن. في شباط عام 2014، [26] أصدرت محكمة البداية قرارًا بإلزام غوغل بحجب روابط الصفحات التي تحوي هذا الفيديو على يويتوب. [27] المحامي الذي رفع القضية دفع بأن "غوغل، بتوفيره الفيديو على يوتيوب، يخرق عدة قوانين أردنية تمنع الإساءة إلى رسل الله المذكورين في القرآن". في مقابلة معه، عبّر المحامي الرئيسي في القضية عن اعتقاده بضرورة تحميل الموقع الوسيط مسؤولية إتاحة الفيلم للناس وهو "على علم" بأنه يروج لخطاب كراهية. [28] وشملت التهم التي وجهت لغوغل في القضية المرفوعة في آذار 2014 "التحريض على الكراهية الدينية والعنصرية، وإهانة الشعور الديني للمسلمين، والإساءة إلى الرسول، وإطالة اللسان على أرباب الشرائع، وتحقير وقدح بالديانة الإسلامية".[29] ورغم أن القضية لم تغلق بعد حتى وقت كتابة هذه الورقة، فإنها تبرز إمكانية تطبيق القوانين الأردنية على شركات عالمية لنشر المحتوى.

الذم والقدح والتحقير - يغطي القانون الأردني جرائم الذم والقدح والتحقير في مواد في قانون العقوبات وقانون المطبوعات والنشر. ويقدم قانون العقوبات تعريفات مفصّلة لما يعد ذمًا أو قدحًا أو تحقيرًا، والأهم من ذلك، فإن العقوبات تختلف بناء على هوية الطرف المستهدف. فذم أو قدح أو الإساءة لمواطنين عاديين يعاقب عليه بالسجن ما لا يزيد عن ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو شهر واحد على الترتيب. إلا أن المرء قد يسجن لمدة تصل لسنتين عند تحقير شخصيات عامة، يحددها القانون بالبرلمان أو أحد أعضائه، أو الهيئات الرسمية، أو المحاكم، أو الإدارة العامة، أو الجيش، أو موظف في هذه المؤسسات أثناء قيامه بعمله. العقوبات نفسها تطبق كذلك عند تحقير أو قدح أو ذم رئيس أو وزراء أو ممثلي دولة أجنبية. أما إهانة أو تحقير الملك أو الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش فقد تؤدي إلى السجن لمدة تصل لثلاث سنوات. وقد تؤدي إهانة موظف يمارس السلطة العامة إلى السجن لمدة أقصاها سنة، أو سنتان إذا كان الموظف قاضيًا (المواد 193 و196). أما إهانة العلم الوطني أو علم جامعة الدول العربية قد يتسبب في السجن مدة أقصاها ثلاث سنوات (المادة 197).

تنطبق هذه المواد في قانون العقوبات على جميع جرائم التحقير بغض النظر عن الوسيط الذي ارتكبت عبره الجريمة (المادة 198)، وهي

---

[25] Article 19 (2013) *Internet Intermediaries: Dilemma of Liability.* London: Article 19.

[26] *Al-Ghad Newspaper* "Court Order Obliges Google to Delete Anti-prophet Film." 19 February, 2014. Available online: http://www.alghad.com/articles/504291

[27] Ghazal, M. "Google blocks access to Anti Islam Film Trailer in Jordan," *Jordan Times Newspaper*, 22 September, 2012. Available online: http://jordantimes.com/google-blocks-access-to-anti-islam-film-trailer-in-jordan.

[28] 7iber (forthcoming) *Mapping Faces of Digital Control in Jordan.* Amman: 7iber media

[29] *Al-Ghad Newspaper* "Court Order Compels Google to Delete Anti Islam Film" 19 February 2014. Avaialble online: http://www.alghad.com/articles/504291.

تسمح بالتحقير فقط حين يستند إلى "معلومات صحيحة" وحين يكون النشر يصب في "المصلحة العامة"، دون أن يحدد القانون المقصود بهذه التعابير. وتنطبق هذه المواد على جميع المواطنين ممن يوجهون الإهانة، بمن بينهم الصحفيون.

يضيف قانون المطبوعات والنشر مادة أخرى تجرم نشر محتوى يتشمل على "ذم أو قدح أو تحقير" أي شخص أو على ما يؤثر على حريتهم الخاصة (قانون المطبوعات والنشر، المادة 38/ب).

الآداب العامة - يمنع القانون الأردني الأفعال أو الأقوال التي تمس الآداب العامة، دون تحديد ما هي هذه الآداب. القوانين التي تحتوي على مواد ذات صلة في هذا الشأن هي قوانين الجرائم الإلكترونية، والعقوبات، والاتصالات. يجرّم قانون العقوبات كل من باع أو أحرز بقصد البيع أو التوزيع أية مادة بذيئة مطبوعة أو مخطوطة أو أية صورة شمسية أو رسم أو نموذج أو أي شيء آخر يؤدي إلى إفساد الأخلاق". كل من شارك في هذه الأفعال أو غيرها مما يشتمل على عرض أو توزيع أو اتجار علني بهذه المواد "البذيئة" أو "المفسدة" أخلاقيًا قد يكون عرضة للسجن مدة تصل إلى ثلاث سنوات (قانون العقوبات، المادة 319).

أما قانون جرائم أنظمة المعلومات، فيسمح بالسجن مدة تصل إلى ثلاثة أشهر لكل من يحاول عن قصد التعرض لأي شخص تحت سن الثامنة عشرة بمواد جنسية منشورة أو مرسلة أو منتجة عبر أنظمة أو شبكات معلوماتية. ووفقًا لمدير قسم الإسناد والتحقيق الفني في إدارة البحث الجنائي، فإن الجرائم "الأخلاقية" هي في مقدمة الجرائم التي ترتكب على الإنترنت، رغم عدم وجود تعريف قانوني واضح لماهية الجريمة "الأخلاقية" (حبر، لم ينشر بعد).[30]

الدول الأجنبية - يعاقب قانون العقوبات بالسجن مدة تصل لخمس سنوات كل من أقدم على أعمال أو كتابات أو خطب لم تجزها الحكومة من شأنها أن تعرض المملكة لخطر أعمال عدائية أو تعكر صلاتها بدولة أجنبية (المادة 118). فيما تجرّم مادة أخرى إهانة دولة أجنبية أو جيشها أو علمها أو شعارها الوطني بالسجن مدة تصل لسنتين (المادة 122)

الإرهاب - يجرّم قانون منع الإرهاب المقر عام 2006 أي تعبير عن دعم ما يمكن اعتباره إرهابًا على الإنترنت. وتنص تعديلات على القانون أقرت في أيار 2014 على تجريم:

"استخدام نظام المعلومات أو الشبكة المعلوماتية أو أي وسيلة نشر أو إعلام أو إنشاء موقع إلكتروني لتسهيل القيام بأعمال إرهابية أو دعم لجماعة أو تنظيم أو جمعية تقوم بأعمال إرهابية أو الترويج لأفكارها أو تمويلها أو القيام بأي عمل من شأنه تعريض الأردنيين أو ممتلكاتهم لخطر أعمال عدائية أو انتقامية تقع عليهم".[31]

من المهم الإشارة إلى أن "الدعم" لا يعرّف بوضوح وقد ينطبق على استخدام رموز أو شعارات، وعلى مشاركة محتوى يعتبر داعمًا للإرهاب. فوق ذلك، فإن تعريف ما يمكن اعتباره عملًا إرهابيًا عام جدًا ويشمل "أي عمل من شأنه إلحاق الضرر بالبيئة أو الإخلال بالنظام العام". هذا التعريف لا يجرّم المظاهرات فحسب، بل قد يجرّم أفعال كمشاركة صفحة حدث على فيسبوك، يدعو مظاهرة.

التوافق مع الالتزامات بالقانون الدولي - يسمح العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بفرض قيود محددة على حرية التعبير بشرط أن يكون القانون قد نص عليها وأن تكون ***ضرورية*** لحماية حقوق وسمعة الآخرين أو لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة. إن القيود المفروضة في الأردن منصوص عليها بالفعل في القانون، وقد تدخل معظمها بشكل ما في نطاق "القيود المشروعة" المذكورة آنفًا، والمحددة في القانون الدولي. إلا أن غموض هذه القوانين والعقوبات القاسية المنصوص عليها في إجراءات التقييد هي بوضوح غير ***ضرورية*** لتحقيق أهداف "القيود المشروعة". على سبيل المثال، من الموثق جيدًا أن لتجريم التحقير أثرًا مخدّرًا على حرية التعبير. الأمر ذاته ينطبق على استخدام مصطلحات مبهمة في القيود القانونية على التعبير الحر. لذا، فمن الواضح أن القيود التي يفرضها الأردن على حرية التعبير هي خرق لالتزاماته الدولية في هذا الصدد.

5.3.3. البنود الخاصة بالإعلام الإلكتروني

[30] 7iber (forthcoming) *Mapping Faces of Digital Control in Jordan.* Amman: 7iber media

[31] Al-Masri, R. "Jordan's Anti-Terrorism Law: A Choice between Security or Speech", *7iber,* 30 April, 2014". Available online: http://www.7iber.net/2014/04/anti-terrorism-draft-law-a-choice-between-security-or-speech

قانون المطبوعات والتشر - حتى عام 2011، كانت وسائل الإعلام الإلكترونية تعتبر بعامة مستثناة من قانون المطبوعات والنشر.[32] إلا أن التعديلات على القانون المقرة عام 2011 أضافت المواقع الإخبارية إلى تعريف المطبوعات الصحفية. عام 2012، أحكمت تعديلات أخرى قبضة الحكومة على المساحات الإلكترونية التي تنشر "الأخبار والتحقيقات والمقالات والتعليقات ذات العلاقة بالشؤون الداخلية أو الخارجية للمملكة"، ملزمةً هذه المواقع الإلكترونية بإتمام عملية شاقة (انظر *اي* الشكل 1 أدناه). وبحسب قانون المطبوعات والنشر، فإن القرار بشأن انطباق هذا التعريف على موقع ما من عدمه متروك بالكامل لمدير هيئة الإعلام. ويضع قانون المطبوعات والنشر كذلك شروطًا أكثر مرونة لتسجيل المواقع أو المنشورات المتخصصة، رغم أن تطبيق هذا الجانب من القانون إشكالي للغاية (انظر *اي* الجزء 5.4.1).

الشكل 1- عملية ترخيص مطبوعة إلكترونية في الأردن

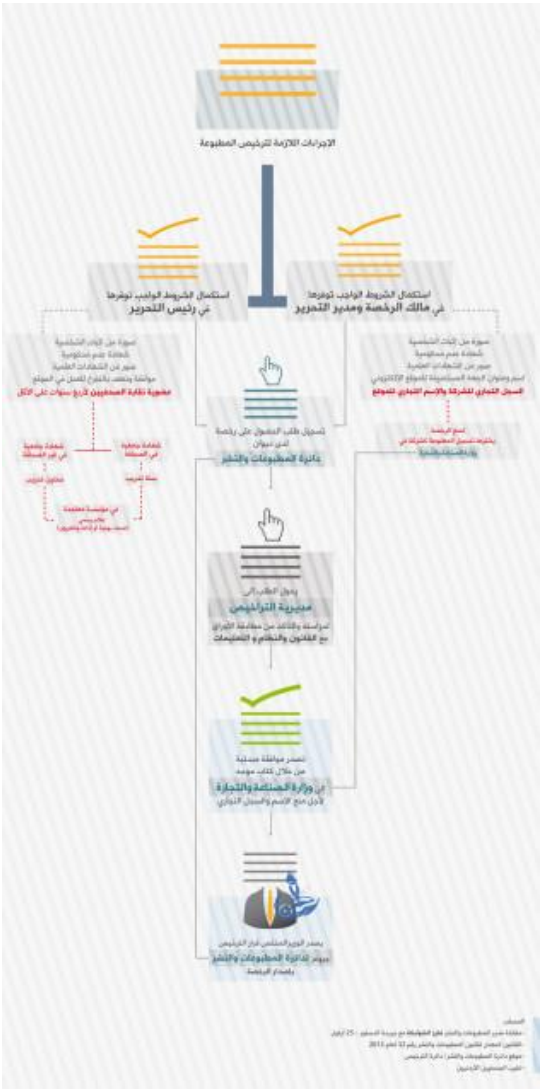

[32] أول حادثة استخدم فيها قانون المطلوعات والنشر ضد المواقع الإخبارية الإلكترونية كانت عام 2010 حين رفع مالك صحيفة قضية ضد موقعين إلكترونيين بتهمة الذم والتحقير. أصدرت محكمة التمييز حكمًا صنّف المواقع الإلكترونية على أنها مطبوعات بحسب التعريف العام في قانون المطبوعات والنشر. وفسخ الحكم قراري محكمة البداية ومحكمة الاستئناف بعدم تحميل المدّعى عليهم مسؤولية النشر على اعتبار أن قانون المطبوعات والنشر لا يغطي المواقع الإلكترونية، لينتهي الحكم في القضية لصالح صاحب الصحيفة بالاستناد إلى مواد منع التحقير في قانون المطبوعات والنشر. (المصدر: حبر (لم ينشر بعد) *مسح وجوه السيطرة الرقمية في الأردن*. عمّان: مؤسسة حبر).

قانون جرائم أنظمة المعلومات - يسعى قانون جرائم أنظمة المعلومات المقر عام 2010 إلى ضبط الجرائم المرتكبة في الفضاء الإلكتروني، من الاحتيال الإلكتروني، إلى انتحال الشخصية، إلى الاستغلال الجنسي للقاصرين. كما يجرّم القانون الدخول غير القانوني إلى "مواقع إلكترونية" و"أنظمة معلومات" دون تحديد ما هو "الدخول القانوني". ويجرّم القانون كل من استخدم نظام معلومات ضمن شبكة لتسهيل القيام بأعمال إرهابية، أو دعم جماعة أو تنظيم أو جمعية تقوم بأعمال إرهابية، أو الترويج لاتباع أفكارها (المادة 10). يمنح القانون كذلك السلطات الصلاحية القانونية بطلب حجب أو إيقاف أي نظام معلومات إذا كانت تتعارض مع أي بنود هذا القانون.

5.4 السياق التنظيمي

إن مقاربة الأردن لتنظيم وسائل الإعلام الإلكترونية مطابقة تمامًا لما يطرحه نموذج التنظيم الحكومي (المعروف أيضًا بنموذج "الأمر والتحكم")، من أن السلطات الحكومية تضع القواعد وتطبقها وتعاقب من يخرقها. يجدر بالذكر أيضًا أن الوسائل الحكومية للتحكم بالإنترنت في الأردن تمثل بالضبط ما وصفه ديبرت وروهوزينسكي (2010)[33] *بوسائل الجيل الثاني للتحكم بالإنترنت*. وفقًا لديبرت وروهوزينسكي، فإن وسائل الجيل الثاني للتحكم بالإنترنت تعمل بطرق علنية ومقنّعة. فطرق التحكم العلنية تهدف إلى تطبيع وشرعنة التحكم بالمحتوى عبر تحديد الظروف التي يمنع فيها الولوج إلى محتوى ما (أو يحذف فيها هذا المحتوى من الخوادم). أما طرق التحكم المقنّعة، فتؤسس لإجراءات وإمكانيات تقنية تمكّن أدوات التحكم بالمحتوى من العمل بشكل فوري وفعال قبل أو خلال اللحظات الحرجة (كالاضطرابات السياسية). تشمل وسائل الجيل الثاني للتحكم بالإنترنت حسب ديبرت وروهوزينسكي:

- إجبار المواقع الإلكترونية على نيل ترخيص السلطات، واستخدام عدم الامتثال للترخيص كمبرر لحذف المحتوى "غير القانوني".
- وضع معايير صارمة لتعريف ما يعد "مقبولًا" ضمن الفضاء الإعلامي المحلي، وإقصاء المواقع التي ترفض الامتثال لهذه المعايير من المجال العام في البلد.
- الاستخدام الموسع لقوانين التشهير وتحري "الصدقية" لردع المدونين ووسائل الإعلام المستقلة من نشر مواد نقدية تجاه الحكومة أو مسؤولين حكوميين بعينهم.
- استثارة مخاوف تتعلق بالأمن القومي –خاصة في حالات الاضطراب الأهلي– كمبرر قانوني لحجب أو حذف محتوى أو خدمات محددة على الإنترنت.
- الطلب الرسمي أو غير الرسمي من مزودي خدمة الإنترنت أو الخدمات الإلكترونية بحذف مواد ما، تحت التهديد بعقوبات شديدة.

5.4.1 دور الهيئات الحكومية

هيئة الإعلام - هيئة الإعلام هي الهيئة الحكومية الأولى من حيث المسؤولية عن تنظيم الإعلام الإلكتروني في الأردن أو الرقابة عليه. يمنح القانون الأردني مدير هيئة الإعلام صلاحية تحديد أي المواقع في الأردن تصنف كـ"مواقع إخبارية" وعليها إتمام عملية ترخيص شاقة. المعيار القانوني الوحيد الذي يُلزَم مدير الهيئة بالاحتكام إليه عند اتخاذ هذا القرار هو أن يكون الموقع الذي يطلب منه الترخيص موقعًا ينشر "الأخبار والتحقيقات والمقالات والتعليقات ذات العلاقة بالشؤون الداخلية أو الخارجية للمملكة". هذا التعريف المبهم إلى جانب السلطات الواسعة الممنوحة لمدير الهيئة، يفتح الباب أمام اتخاذ القرارات بصورة تعسفية ومسيسة وغير خاضعة للمساءلة. كما ذكر آنفًا، فإن قانون المطبوعات والنشر يمنح متطلبات أكثر مرونة لترخيص المطبوعات والمواقع المتخصصة. لكن تعريف الموقع المتخصص معرّف بشكل مبهم أيضًا. وفقًا لمدير الهيئة، فإن المواقع "المتخصصة" هي ببساطة المواقع التي لا تنشر أي محتوى سياسي حول الأردن، بل تكتفي بمواضيع متخصصة كـ"الرياضة، والشؤون البرلمانية والاجتماعية" (حبر، لم ينشر بعد).[34] التأكيد الغريب للمدير على أن الشؤون البرلمانية ليست شؤونًا سياسية يجسد بوضوح أخطار منح الأفراد سلطات تقديرية غير مقيّدة.

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات - تلعب هيئة تنظيم قطاع الاتصالات دورًا ثانويًا في تنظيم الإعلام الإلكتروني والرقابة عليه. حالما تصدر هيئة الإعلام أمرًا بحجب موقع ما، فإنه يُرسل إلى هيئة تنظيم قطاع الاتصالات والتي بدورها ترسله إلى مزودي خدمة الإنترنت لحجب المواقع المذكورة. المهم هنا هو أنه ما من أساس قانوني يخوّل هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بإصدار أوامر كهذه لمزودي خدمة الإنترنت. فالصلاحيات الرسمية المنصوص عليها في قانون الاتصالات لا تمنح الهيئة سلطة إصدار أوامر بالحجب لمزودي خدمة الإنترنت.

[33] Deibert, R. & Rohozinski, R. (2010). "Control and subversion in Russian cyberspace." In Deibert, R. (Ed.). *Access controlled: The shaping of power, rights, and rule in cyberspace* (pp. 15-34). Cambridge, Massachusetts: MIT Press.

[34] 7iber (forthcoming) *Mapping Faces of Digital Control in Jordan.* Amman: 7iber media.

ورغم غياب الأساس القانوني لهذه الطلبات، فقد امتثل مزودو خدمة الإنترنت لأوامر الحجب التي أصدرتها هيئة تنظيم قطاع الاتصالات. من الجدير بالذكر أن اتفاق الترخيص بين هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ومزودي خدمة الإنترنت ينص على أن على المرخَّص دومًا التعاون مع الهيئة وممثليها الرسميين خلال ممارستها وظائفها المقررة في قانون الاتصالات. لكن، وكما سبق ذكره، فإن إصدار أوامر بمنع محتوى على الإنترنت ليس من بين هذه الوظائف. وقد أضيفت هذه الوظيفة في مقترح القانون المعدل لقانون الاتصالات، والذي سبقَ اقتراحه إقرارَ قانون المطبوعات والنشر الجديد، لكن هذا المقترح لم يقرّ حتى اللحظة.

تجسدَ غياب المساءلة وغياب تطبيق الإجراءات الرسمية في عملية الحجب مرة أخرى في القضية التي رفعتها مجلة حبر الإلكترونية على الحكومة. فقد ردّت محكمة العدل العليا شكلًا قضية حبر التي حاولت الطعن في قرار حجبها، كونه وصل المجلة عبر "رسالة إلكترونية غير رسمية" ولم يكن مشمولًا في قرار الحجب الرسمي الأول.

إلى جانب طلبات الحجب الحكومية المطروحة أعلاه، فإن الحكومة طلبت في قضية مسجلة عام 2001 من مزودي خدمة الإنترنت حجب إمكانية الولوج إلى صحيفة عرب تايمز، ومقرها الولايات المتحدة، دون أي أساس قانوني، على خلفية مقالات مثيرة للجدل نشرت في الصحيفة حول الملكية والحكومة الأردنيتين (حبر، لم ينشر بعد).[35]

4.3.2 دور مزودي المحتوى

وفق نموذج التنظيم/الرقابة الأردني، فإن مزودي المحتوى الإعلامي ملزمون قانونًا بلعب دور مركزي في التحكم بالمحتوى الإعلامي المنشور على الإنترنت.

تخضع المواقع الإخبارية أو المتخصصة التي أجبرت على استصدار الرخص لجميع القيود والمسؤوليات القانونية المفروضة على المطبوعات الورقية، بما فيها المسؤولية القانونية لرئيس التحرير عن جميع المقالات المنشورة على الموقع.

إضافة لذلك، فإن تعليقات القراء على الصفحات الإخبارية تعتبر جزءًا من المقال، ويساءل قانونيًا مالك الموقع ورئيس تحريره في حال كانت التعليقات تخرق القانون الأردني. وإلى جانب التعليقات غير القانونية، يحظر على المواقع الإخبارية أو المتخصصة أيضًا نشر تعليقات تعتبر "غير متعلقة بموضوع الخبر" (قانون المطبوعات والنشر، المادة 49). يبدو حظر التعليقات "غير متعلقة بموضوع الخبر" مقيدًا ولا داعي له، سوى أنه يمنح هيئة الإعلام ذريعة مفيدة لطلب إزالة تعليقات "غير مرغوب فيها" حتى وإن لم تتعارض مع القانون. من الجدير بالذكر أيضًا أن مالك الموقع ورئيس تحريره يساءلان قانونيًا على التعليقات حتى حين تتم مساءلة صاحب التعليق نفسه. إن هذه التعليمات المرتبطة بالتعليقات تشكل قيدًا أساسيًا على الطبيعة التشاركية للإعلام الإلكتروني.

أخيرًا، فإن المواقع الإخبارية والمتخصصة المرخصة مطالبة بالمشاركة في الرقابة على مستخدمي الإنترنت. فبحسب قانون المطبوعات والنشر، فإن على هذه المواقع الاحتفاظ بسجل بكل التعليقات المنشورة يحوي "جميع المعلومات المتعلقة بمرسلي التعليقات وبمادة التعليق لمدة لا تقل عن ستة أشهر" (قانون المطبوعات والنشر، المادة 49).

كنتيجة للتعليمات المتعلقة بتعليقات المستخدمين، فقد عطّل عدد من المواقع الإخبارية ذات الشعبية الواسعة خاصية التعليقات على صفحاتها لرفضها لعب دور فعال في الرقابة الحكومية على المستخدمين (اتصال شخصي بسوسن زايدة، 2014/12/15)، وهو تطور يظهر بوضوح الأثر المثبّط لهذه التعليمات على حرية التعبير على الإنترنت.

4.3.3 دور مزودي خدمة الإنترنت

تمثل الدور الأساسي لمزودي خدمة الإنترنت فيما يتعلق بتنظيم الإعلام الإلكتروني أو الرقابة عليه في تطبيق أوامر الحجب التي أرسلتها إليهم هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.

إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن الاستجابة لأوامر الحجب هذه ليس الحالة الوحيدة الموثقة التي حجب فيها مزودو خدمة الإنترنت وسائل إعلام إلكترونية. ففي كانون الثاني عام 2011، حجبت شركة الاتصالات الأساسية، أورانج، مدونة ساخرة تنتقد النظام الأردني وتحمل اسمًا "مستفزًا" دون أمر حجب رسمي. لم يكن قرار أورانج مدعومًا بطلب حكومي، على عكس قضية عرب تايمز السابق ذكرها (انظر/ي صفحة 16). لا يوجد أي قانون يمنع مزودي خدمة الإنترنت من ممارسة هذا النوع من الرقابة. وفوق ذلك، فإن قانون الاتصالات يجرم تقديم خدمات اتصالات مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة (المادة 75).

[35] 7iber (forthcoming) *Mapping Faces of Digital Control in Jordan.* Amman: 7iber media.

يسمح قانون الاتصالات كذلك لمزودي خدمة الإنترنت بتعليق أو فصل الإنترنت أو خدمات الاتصالات عن مستخدم ما إذا كان هذا المستخدم يستعمل هذه الخدمات بصورة غير قانونية أو بطريقة تسيئ "للآداب العامة"، وهو ما يتكرر في شروط وأحكام عقود مزودي خدمة الإنترنت. هذه الإيقافات لا تتطلب أمرًا قضائيًا، إذ يترك القرار بتعليق أو فصل الخدمة عن المستخدمين لحرية تصرف مزودي الخدمة (المصري، 2013).[36]

تتوفر تفاصيل شروط استخدام خدمات الإنترنت في قائمة الشروط والأحكام المطبوعة على ظهر أي عقد لتزويد خدمة الإنترنت واسعة النطاق. في جميع هذه الشروط، تحدد معايير "الاستخدام المقبول" وفق الشروط الحكومية فضفاضة التعريف الواردة في قانون الاتصالات. على سبيل المثال، ينص معظم مزودو الإنترنت على سلطتهم في قطع الخدمة عن الزبون بالكامل لغايات الحفاظ على الأمن والسلامة العامة، أو إذا حاول المستخدم استخدام الشبكة من أجل "الاحتيال" أو بأي طريقة تمس "الآداب العامة"، طبقًا لمعايير قانون الاتصالات. إلا أن بعض مزودي خدمة الإنترنت قد وسّعوا تعريف الخروقات التي قد تؤدي إلى فصل الخدمة دون أمر قضائي لتشمل:

"إرسال و/أو استقبال و/أو تحميل و/أو تنزيل، و/أو استعمال و/أو إعادة استعمال مواد مسيئة، و/أو غير محتشمة، و/أو مهينة، و/أو تهديدية، و/أو مخالفة لأي حقوق نسخ و/أو مخلة بالثقة، و/أو منتهكة للخصوصية و/أو أي حقوق أخرى".[37]

من الجدير لفت الانتباه إلى أن هذه الشروط مبهمة ومعرّفة بشكل فضفاض.

4.3.4 نقابة الصحفيين الأردنيين

نقابة الصحفيين الأردنيين هي نقابة مهنية رسمية تعمل وفق قانون نقابة الصحفيين الأردنيين. حتى يحصل موقع إخباري على الترخيص، يجب أن يكون رئيس تحريره متفرغًا له وعضوًا في نقابة الصحفيين منذ ما لا يقل عن أربع سنوات (قانون المطبوعات والنشر، المادة 23). وقد تم في بعض الأحيان إقصاء الصحفيين النقديين تجاه الحكومة من عضوية النقابة (فريدوم هاوس، 2014)[38] وكثيرًا ما تواجَه طلبات العضوية بمماطلة شديدة (اتصال شخصي بسوسن زايدة، 2014/12/15). بالتالي، يمكن اعتبار متطلب عضوية النقابة آلية غير مباشرة للتحكم في عمل وسائل الإعلام الإلكتروني في الأردن.

[36] Al-Masri, R. "Do you agree to the terms and conditions of the contract? Are you sure?" *7iber,* 11 June 2013. Available online: http://www.7iber.com/2013/06/terms-of-service/

[37] Umniah Terms and Conditions, cited in 7iber (forthcoming) *Mapping Faces of Digital Control in Jordan.* Amman: 7iber media.

[38] Freedom House (2014) *Freedom of the Press 2014*. Washington DC: Freedom House

6. دروس دولية نحو تنظيم تقدمي للإنترنت: الأرجنتين والبرازيل وفنلندا وجنوب إفريقيا

لغايات هذه الورقة البحثية، تم توثيق أمثلة دولية على الممارسات الجيدة في مجال تنظيم الإعلام الإلكتروني عبر حالات دراسية مفصلة من أربع دول: الأرجنتين، والبرازيل، وفنلندا، وجنوب إفريقيا. وقد اختيرت الدول المستعرَضة كأمثلة للممارسة الجيدة بحيث تعكس تنوعًا في السياقات السياسية والمؤسساتية والجغرافية والثقافية.

تم تحضير بطاقة بلد مفصلة لكل من هذه الحالات الدراسية، ويقدم هذا الجزء من الورقة البحثية توليفة من النتائج الموجودة في بطاقات البلدان الأربعة. البطاقات الكاملة متوفرة كملاحق في هذا التقرير.

6.1 السياق السياسي

رغم أن الأمثلة على الممارسة الجيدة المقدمة في هذه الورقة جميعها في دول ديمقراطية ليبيرالية، تجدر الإشارة إلى أنه من بين هذه الدول، وحدها فنلندا يمكن وصفها بديمقراطية ناضجة. دمقرطة كل من الأرجنتين والبرازيل وجنوب إفريقيا حديثة نسبية، إذ تحولت أنظمة الحكم في هذه الدول الثلاث إلى الديمقراطية الليبيرالية في نهاية القرن العشرين.

السبب في وجوب الإشارة إلى تنوع أنظمة الحكم في هذه الدول يكمن في أنه يبرهن على أن تبني مقاربة تقدمية تجاه تنظيم الإعلام الإلكتروني ليس حكرًا على الديمقراطيات الناضجة و/أو الدول ذات المستويات المرتفعة من التحصيل العلمي والدخل.

6.2 السياق المعياري

إن تنظيم الإعلام الإلكتروني ليس مسعى تكنوقراطيًا مرتبطًا ببناء مؤسسات و/أو عمليات فعالة فحسب، بل يحوي عنصرًا معياريًا مهمًا. توضح الحالات الدراسية الأربع المبحوثة في هذه الورقة أن الالتزام الصلب بحرية التعبير هو متطلب جوهري لحرية وسائل الإعلام الإلكترونية.

من المهم الإشارة إلى أن الدستور في جميع الدول المدروسة في هذه الورقة يقدم ضمانات متينة لحرية التعبير (انظر/ي المربع 1 أدناه).

مربع 1 - الضمانات الدستورية لحرية التعبير

- يضمن دستور **الأرجنتين** حرية التعبير (القسم 14) وحرية الصحافة (القسم 32) ويمنع الرقابة القبلية (القسم 14). القسم 43 من الدستور ضمن حق الصحفيين في حماية مصادرهم. ومن الجدير بالذكر أن الدستور الأرجنتيني يعطي الأولوية صراحةً للمعاهدات الدولية على التشريعات المحلية (القسم 75)، وهو أمر ذو صلة هنا لأن الأرجنتين صادقت على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي يضمن حرية التعبير.
- يضمن دستور **البرازيل** حرية التعبير (الأقسام 5.4 و5.9)، رغم أنه يمنع ممارسة هذه الحقوق بمجهولية (القسم 5.4). كما يضمن للمواطنين الحق في الرد على التصريحات المنشورة حولهم بما يتناسب مع أي هجوم موجه إليهم، إلى جانب تعويضهم في حال وقوع أضرار، سواء كانت مادية أو تخص سمعتهم (القسم 5.5). وينص القسمان 5.14 و5.33 على الحق في الوصول للمعلومات وحق الصحفيين في حماية مصادرهم. ومن الجدير بالذكر أن الدستور البرازيلي يعطي الأولوية صراحةً للمعاهدات الدولية على التشريعات المحلية (القسم 5.88)، وهو أمر ذو صلة هنا لأن البرازيل صادقت على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي يضمن حرية التعبير.
- يضمن دستور **فنلندا** حرية التعبير ويمنع الرقابة القبلية (القسم 12). كما يضمن الحق في الوصول للمعلومات (القسم 12).
- يتطرق دستور **جنوب إفريقيا** إلى حرية التعبير وحرية المعلومات وحرية الصحافة والإعلام (القسمان 18 و32). لكنه يشمل قيودًا على "الترويج للحرب، أو التحريض على العنف، أو الدعوة للكراهية على أساس العرق أو الإثنية أو النوع الاجتماعي أو الدين، وكل ما يمثل دعوة للإيذاء" (القسم 18).

إضافة لذلك، فإن كلًا من الأرجنتين والبرازيل وفنلندا قد أقروا مؤخرًا قوانين محددة لضمان بقاء حرية التعبير والصحافة محمية بلا غموض في عصر الإنترنت.

1. في **الأرجنتين**، أقرت عدة قوانين لضمان تمتع المواطنين بحرية التعبير عن أنفسهم دون الخوف من الرقابة أو الانتقام على الإنترنت. عام 1997، أقر مرسوم قانوني يؤكد أن الإنترنت هو وسيط محمي ببنود الدستور المتعلقة بحرية التعبير، وتبعًا لذلك، يجب ألا أن يخضع لرقابة أو تقييد قبلي (المرسوم 97/1297). عام 2005، تم توسيع الحماية الدستورية كذلك لتشمل "البحث عن الأفكار والمعلومات وجميع أشكال الخدمات التي تمر بالإنترنت وتلقيها وتوزيعها" (القانون 26032). فوق ذلك، فإن حيادية الإنترنت محفوظة بالقرار 2013/5، الذي أصدرته وزارة الاتصالات، والذي ينص على أن مزودي الإنترنت يجب أن "يضمنوا لكل مستخدم إمكانية الولوج، بطريقة لا تفرّق في إرسال أو استقبال المعلومات أو تحجبها أو تتدخل فيها أو تميّز ضدها أو تحد منها أو تحط من شأنها أو تقيدها تعسفيًا".

2. في نيسان 2014، دخل الإطار المدني للإنترنت (Marco Civil da Internet) **للبرازيل** حيز التنفيذ. يحكم هذا القانون استخدام الإنترنت في البلد عبر وضع مجموعة شاملة من المبادئ والضمانات والحقوق والواجبات لمستخدمي الإنترنت، إضافة إلى وضع توجيهات لتصرفات الدولة. ويؤسس القانون، الذي اعتبر تطورًا رائدًا في مجال حوكمة الإنترنت، لالتزام عميق بالحقوق والمبادئ عند تنظيم الإعلام الإلكتروني في البرازيل، إذ يؤكد على أهمية الحق في حرية التعبير والحق في ممارسة المواطنة عبر الإعلام الرقمي، واصفًا إمكانية الولوج إلى الإنترنت بأنها "ضرورية لممارسة المواطنة". ويؤكد القانون أيضًا على مبادئ كأهمية الحفاظ على الطبيعة التشاركية للإنترنت. وبالنظر إليها ككل واحد، فإن هذه الحقوق والمبادئ تعبر عن التزام متين بضمان مساحة مفتوحة وتعاونية وديمقراطية للإعلام الإلكتروني.
3. عام 2004، دخل قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية حيز التنفيذ في **فنلندا**. يوفر القانون تنظيمًا متوسط الحياد لحرية التعبير، إذ يشمل بنودًا مفصلة حول ممارسة حرية التعبير في الإعلام كما كرسها الدستور. يركز القانون بشدة على أهمية حرية التعبير، ويبدأ بالمادة:

   "عند تطبيق القانون، فإن التدخل في أنشطة وسائل الإعلام مسموح فقط بالقدر الذي لا يمكن تفاديه، مع أخذ العلم بأهمية حرية التعبير في ديمقراطية خاضعة لحكم القانون". (المادة 1).

   أحد أهداف القانون الأساسية كان خلق تشريع ينظم حرية التعبير عبر جميع الوسائط بغض النظر عن التكنولوجيا التي ينشر المحتوى عبرها؛ تشريع ينتمي لحقبة الإنترنت بحق (سالوفارا-مورينغ، 2009). يركز النموذج الفنلندي على الحق في الرد والحق في التصحيح.[39]

توفر البنود الدستورية والتشريعية كالمشار إليها أعلاه إطارًا معياريًا متينًا يضمن إلا تستغل آليات تنظيم الإعلام الإلكتروني لأغراض الرقابة، بل تؤدي غرض حماية حقوق الإنسان المتفق عليها دوليًا، كالحق في الخصوصية والحماية من التشهير.

6.3 السياق التنظيمي[40]

حجب وحذف المحتوى غير القانوني

- هيئة الاتصالات الوطنية في **الأرجنتين** هي جهاز حكومي لامركزي يستطيع أمر مزودي خدمة الإنترنت بحجب المحتوى غير القانوني عن الإنترنت بناء على أمر قضائي. تعمل الهيئة ضمن وزارتي الاتصالات، والتخطيط الفيدرالي والاستثمار والخدمات العامة. ويتوجب على مزودي خدمة الإنترنت الامتثال لأوامر الهيئة بحجب المحتوى غير القانوني بناء على أوامر قضائية.

- بموجب نظام التنظيم المعمول به في **البرازيل**، فإن السلطة القضائية مسؤولة عن إصدار أوامر حجب المحتوى غير القانوني على الإنترنت، وعلى هذه الأوامر، تحت طائلة الإبطال، أن تحدد بوضوح المحتوى بعينه الذي تعتبره خارقًا للقانون، بما يسمح بتحديد موقع هذا الخرق بصورة لا تدع مجالًا للشك (المادة 19، الإطار المدني للإنترنت).

[39] Salovaara-Moring, I. (2009) "Mind the gap?: press freedom and pluralism in Finland". In A. Czepek, M. Hellwig & E. Nowak (Eds.), *Press freedom and pluralism in Europe: concepts and conditions.* Bristol: Intellect Ltd, pp. 213-227.

[40] لأسباب تتعلق بالمساحة، لن يسرد هذا الجزء من البحث جميع خصائص التنظيم في كل من الحالات الدراسية الأربع. بل سيعرض أجزاء مختارة تمثل أفضل الممارسات وأكثرها فعالية وأشدها صلة. للمهتمين من القراء، توجد تفاصيل أكثر عن كل بلد في بطاقات البلدان في ملاحق هذه الورقة.

يشير القانون صراحة إلى أهمية حماية حرية التعبير وينص على أن السؤال حول إزالة محتوى ما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المصلحة الجمعية للمجتمع في إتاحة هذا المحتوى على الإنترنت (المادة 19، الإطار المدني للإنترنت).

إذا كانت معلومات الاتصال الخاصة بالشخص المسؤول مباشرة عن هذا المحتوى متوفرة، فإن على تطبيق الإنترنت (كالمواقع) إبلاغه بالأمر القضائي وتوفير معلومات تتيح للمستخدم الاعتراض قانونيًا عليه وتقديم مرافعة في المحكمة، إلا إذا نص القانون أو الأمر القضائي على غير ذلك (المادة 20، الإطار المدني للإنترنت).

الاستثناء الوحيد للقواعد أعلاه هو في القضايا المتعلقة بمحتوى "جنسي" خاص أو بمحتوى يتضمن صورًا أو فيديوهات تشمل عريًا. في حالات كهذه، قد يحمل الطرف الوسيط بشكل ثانوي المسؤولية عن الأضرار، إذا لم يستجب لطلب المستخدم بحذف المحتوى (المادة 21، الإطار المدني للإنترنت).

- في نظام التنظيم المتبع في **فنلندا**، فإن للمحكمة أن تأمر مزود المحتوى أو مزود خدمة الإنترنت أو أطراف وسيطة أخرى بتسليم المعلومات المطلوبة للتعرف على مستخدم نشر محتوى ما على الإنترنت، بشرط أن تتوفر أسباب تبرر الاعتقاد بأن نشر هذا المحتوى غير قانوني. لكن الإفصاح عن المعلومات المعرّفة للمستخدم يتم للطرف المتضرر فقط في حال كان لهذا الطرف الحق في رفع قضية خاصة على خلفية هذه الجنحة. ويجب أن يُقدم طلب التعريف بالمستخدم للقضاء خلال ثلاثة أشهر من موعد نشر المحتوى قيد البحث، وللمحكمة أن تعيد تنفيذ الأمر عبر فرض إنذار بغرامة. وقد يؤمر بالإفصاح عن معلومات معرّفة بمستخدم بناء على طلب سلطات دولة أجنبية، إذا كان نشره للمحتوى قيد البحث للعامة يشكّل جنحة في فنلندا في الظروف السائدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات مستندًا إلى اتفاقية دولية أو التزام دولي آخر يجبر فنلندا على الامتثال. يحق للطرف الوسيط مطالبة الدولة بتعويض عن التكاليف المباشرة التي تسبب بها نشر المعلومات المعرّفة، إلا أن الطرف المتضرر يتحمل هذه التكاليف حين يتم الإفصاح عن المعلومات له هو، تنفيذًا للأمر القضائي (الفصل 5، قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية).

  للمحكمة كذلك أن تأمر ناشرًا أو مذيعًا أو طرفًا وسيطًا على الإنترنت بحذف أو حجب جزء من محتوى إن كان غير قانوني. وعلى المحكمة قبل إصدار قرار كهذا أن تمنح الجهة المخاطبة في القرار والمستخدم الذي نشر المحتوى فرصة للحديث، إلا إذا اقتضت عجلة الموقف غير ذلك. ويسقط قرار الإزالة أو الحجب إذا لم يتم توجيه تهمة أو دعوى مدنية ضد المحتوى خلال ثلاثة أشهر من نشره (رغم إن هذه المدة قد تُمدد إلى ما لا يزيد عن ستة أشهر) (الفصل 5، قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية).

- في **جنوب إفريقيا**، يلزم قانون الاتصالات والتعاملات الإلكترونية الصادر عام 2002 مزودي خدمة الإنترنت بالاستجابة لإشعارات حذف المحتوى غير القانوني، كإباحية الأطفال، والمواد التشهيرية، وخروقات حقوق النسخ. ويحق لأي شخص تقديم بلاغ بنشاط غير قانوني إلى مزود خدمة الإنترنت، لكنه إذا قدم شكوى كهذه وهو على علم بأن البلاغ يشوّه الحقائق، فإنه يساءل قانونيًا على خلفية الحذف الخاطئ للمحتوى (المادة 77، قانون الاتصالات والتعاملات الإلكترونية).

مسؤولية الطرف الوسيط

- في **الأرجنتين**، أقر حكم حديث لمحكمة عليا أن مزودي خدمة الإنترنت معفون من المسؤولية القانونية تجاه المحتوى غير القانوني الذي تنشره أطراف ثالثة عبرهم على الإنترنت. هذا الحكم الرائد صدر في 28 تشرين الأول 2014، وارتبط باسم عارضة الأزياء الأرجنتينية ماريا بيلين رودريغيز، التي قاضت شركتي غوغل وياهو الأرجنتين على خلفية نتائج بحث ربطتها بعدة مواقع إباحية. المدعية دفعت بأنه على الرغم من أن المواقع التي انتهكت سمعتها وخصوصيتها وحقوق ملكيتها لصورها هي أطراف ثالثة، إلا أن محركات البحث ساهمت في تمكين هذه الانتهاكات عبر تضمين روابط لتلك المواقع في نتائج بحثها. في هذه القضية، وهي أول قضية من نوعها تحسم في أعلى محكمة في الأرجنتين، رُدّت مزاعم بيلين رودريغيز كليًا على اعتبار أنه ليس من واجب الأطراف الوسيطة التأكد من قانونية اتصالات الأطراف الثالثة. هذا الحكم جدير بالذكر لأنه يؤمن مستوى عاليًا نسبيًا من الحماية للتدفق الحر للمعلومات والأفكار على الإنترنت. المحكمة أشارت إلى أن محركات البحث تلعب "دورًا أساسيًا في التوزيع العالمي" للمحتوى على الإنترنت عبر تسهيل الوصول إلى البيانات التي يعنى بها مليارات المستخدمين والتعرف عليها (بافلي، 2014). [41]

[41] Pavli, D. (2014) "Case Watch: Top Argentine Court Blazes a Trail on Online Free Expression", *Open Society Foundations Voices*, Accessed online on 29.12.2014

- في **البرازيل**، يوفر القانون تأمينًا واضحًا للأطراف الوسيطة، إذ أنها تساءل قانونيًا عن الأضرار التي تسبب بها محتوى أنتجه مستخدمون فقط حين لا تنفذ أمرًا قضائيًا بإزالة هذا المحتوى (المادة 19، الإطار المدني للإنترنت). الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو في القضايا المتعلقة بمحتوى "جنسي" خاص أو بمحتوى يتضمن صورًا أو فيديوهات تشمل عريًا. في حالات كهذه، قد يحمل الطرف الوسيط بشكل ثانوي المسؤولية عن الأضرار، إذا لم يستجب لطلب المستخدم بحذف المحتوى (المادة 21، الإطار المدني للإنترنت).
من أجل ضمان حرية التعبير ومنع الرقابة، يمكن تحميل مزود المحتوى المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن محتوى أنتجته أطراف ثالثة فقط إذا لم يلتزم بأمر قضائي بإزالة ذلك المحتوى. وتشمل المسؤوليات الأخرى لمزودي المحتوى:
  - حين تتم إحالة محتوى معين إلى القضاء لدراسة إزالته وتكون معلومات الاتصال للمستخدم الذي نشر هذا المحتوى متوفرة، فإن على مزودي المحتوى تقديم معلومات تتيح للمستخدم الاعتراض قانونيًا على الإحالة وتقديم مرافعة في المحكمة (المادة 20، الإطار المدني للإنترنت).
  - على مزودي المحتوى استبدال المحتوى الذي تم منعه بإشعار يفسر الحذف أو بنص الأمر القضائي بالإزالة، في حال طلب المستخدم الذي نشر المحتوى ذلك (المادة 20، الإطار المدني للإنترنت).
  - على مزودي المحتوى الاحتفاظ بسجلات الولوج بسرية في بيئة آمنة ومتحكم بها لستة أشهر. ويمكن لأجهزة الحكومة الوصول لهذه السجلات بأمر قضائي (المادة 15، الإطار المدني للإنترنت).

- في **جنوب إفريقيا**، فإن أعضاء نقابة مزودي خدمة الإنترنت ليسوا عرضة للملاحقة القانونية على خلفية محتوى من طرف ثالث لم ينتجوه هم أو يختاروه، إلا أنهم قد يفقدون هذه الحصانة أمام الملاحقة إن لم يستجيبوا لأوامر الحذف. عادة ما يتجنب مزودو خدمة الإنترنت المجازفة بحذف المحتوى لتفادي اللجوء إلى القضاء، خاصة وأنه ما من حافز لمزودي الإنترنت بالدفاع عن حقوق أصحاب المحتوى الأصليين، حتى وإن كان يعتقدون أن إشعارات الحذف صدرت عن سوء نية. لا توجد آلية تمكن صاحب المحتوى أو مزوده من الاستئناف (فريدوم هاوس، 2014). [42] أي شخص يقدم لمزود الإنترنت بلاغًا بنشاط غير قانوني وهو على علم بأن البلاغ يشوه الحقائق سيكون عرضة للملاحقة بتهمة الحدف الخاطئ للمحتوى (المادة 77، قانون الاتصالات والمعاملات الإلكترونية).

متطلبات عمل وسائل الإعلام الإلكتروني

- حسب قوانين **فنلندا**، فإن المسؤولية الجرمية عن جنحة وقعت نتيجة نشر محتوى ما تقع على صانع هذا المحتوى. إذا فشل المحرر المسؤول، عمدًا أو عن إهمال، وبصورة جوهرية، في واجبه في إدارة العمل التحريري والإشراف عليه، وأدى ذلك الفشل إلى نشر محتوى غير قانوني، فإن المحرر المسؤول يدان بسوء التصرف التحريري ويغرّم (القسم 13، قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية). على الناشرين تحديد هوية المحرر المسؤول عن الموقع، الذي يشرف على محتواه ويتخذ قرارات بشأنه. هذا المحرر المسؤول ليس رئيس التحرير بالضرورة، فقد يكون من الإدارة المتوسطة أو صحفيًا عامًا في الموقع (سالوفارا-مورينغ، 2009). [43] ويضع القانون الفنلندي بعض القيود على مؤهلات المحرر المسؤول، إذ يجب أن:
  - لا يقل عمره عن 15 سنة.
  - لا يكون مفلسًا.
  - لا تكون كفاءته قد طُعن بها من قبل.

على الناشرين أيضًا ضمان أن المواد المنشورة تحوي معلومات حول هوية الناشر، والمحرر المسؤول، وسنة النشر. إذا كان لمنشور أو برنامج معين عدد من المحررين المسؤولين، فإن المحتوى الإعلامي قيد البحث يجب أن يحتوي على معلومات حول الجزء الذي كان كل منهم مسؤولًا عنه. وللجميع الحق في معرفة هوية المحرر المسؤول (الفصل 2، قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية).

التنظيم الذاتي والتعامل مع الشكاوى على وسائل الإعلام

- في **فنلندا**، يرصد مجلس الإعلام الجماهيري الممارسات الصحفية الجيدة على أساس الميثاق الشرف الطوعي لـ"الممارسة الصحفية الجيدة" والذي يجب أن يكون معروفًا لجميع الصحفيين. إلا أن الميثاق لا يشكل أساسًا للمسؤولية الجرمية أو التعويضية، بل يعالج مسائل المكانة المهنية، والحصول على المعلومات ونشرها، وحقوق المقابل والمقابَل، والتصحيح والحق في الرد، إلى

[42] Freedom House (2014) *Freedom on the Net 2014*. Washington DC: Freedom House

[43] Salovaara-Moring, I. (2009) "Mind the gap?: press freedom and pluralism in Finland". In A. Czepek, M. Hellwig & E. Nowak (Eds.), *Press freedom and pluralism in Europe: concepts and conditions.* Bristol: Intellect Ltd, pp. 213-227.

جانب تعريفات الخاص والعام. إضافة لذلك، فإن الميثاق يشمل بندًا حول الشفافية عند تغطية وسيلة إعلام ما لقضايا تتعلق بمالكها (سالوفارا-مورينغ، 2009).[44]
يعمل المجلس على أساس التنظيم الذاتي، الذي اتفقت عليه الأطراف المعنية، دون تشريع خاص. ويتكون من 12 عضوًا، غالبيتهم من وسائل الإعلام. الأعضاء الآخرون أكاديميون وهناك أربعة أعضاء مستقلين يمثلون العامة، ويعينهم المجلس بعد إعلان مفتوح. العقوبة الأساسية التي يمكن للمجلس فرضها هي طلبه نشر إقرار بوقوع خرق لميثاقه (فيلدن، 2012).[45] ورغم أن هذه العقوبة قد تبدو ضعيفة، إلا أن هناك ثقافة متينة بين الصحفيين الفنلنديين بالالتزام بتوجيهات المجلس الصحفية.

> "من المهم جدًا هنا في فنلندا أن تكون الصحافة موثوقة... [وسائل الإعلام] ليس بوسعها تحمل تكلفة تلقي الكثير [من إقرارات الخرق] في السنة، هذا مهم جدًا. لهذا السبب، في رأيي، يعمل نظامنا بشكل جيد دون الحاجة لعقوبات مادية".
>
> – ريستو أويمونن، رئيس مجلس الإعلام الجماهيري (فيلدن، 2012)[46]

يتلقى مجلس الإعلام الجماهيري حوالي 50 إلى 70 شكوى سنويًا. في عام 2007، تلقى 64 شكوى، كانت نتيجة 50 منها التبرئة. العديد من الشكاوى الأخيرة ركزت على الخط الفاصل بين الخصوصية والحق في النشر، وبين الصحافة الإلكترونية والمعلومات الخاطئة (سالوفارا-مورينغ، 2009). [47]
فيما يتعلق بالخصوصية، تنص التوجيهات الفنلندية للصحفيين على أنه "يجب احترام الكرامة الإنسانية لكل شخص"، وعلى أن "المسائل شديدة الحساسية المتعلقة بحياة الناس يمكن نشرها فقط بموافقة الشخص المعني بها، أو إذا كانت هذه المسائل ذات أهمية معتبرة للعامة".
على نحو هام، وسّع المجلس ميثاقه مؤخرًا بإضافة ملحق من القواعد المرتبطة بالمواقع الإعلامية. هذه القواعد كانت عرضة لنقاش واسع بين الصحفيين والمنظمات المعنية. وقد استغرق وضع مسودة لهذه الوثيقة سنة كاملة، وشارك فيه 160 شخصًا (فيلدن، 2012).[48]
فوق ذلك، فعلى جميع وسائل الإعلان ذات الحضور الملموس على الإنترنت نشر قرارات المجلس بإقرار شكوى ضدها، كاملةً على الإنترنت. من بين أعضاء المجلس الإثني عشر، ثمانية، من بينهم الرئيس، لديهم "خبرة إعلامية"، من بينهم صحفيون ومحررون وأكاديميون. وهناك أربعة أعضاء مستقلين يمثلون العامة، ويعينهم المجلس بعد إعلان مفتوح (فيلدن، 2012). [49]

- مجلس صحافة **جنوب إفريقيا** هو نظام طوعي مستقل مشترك التنظيم. المجلس نفسه مؤلف من 13 عضوًا يشرفون على أعماله: ستة ممثلين عن الصحافة، ستة ممثلين عن العامة، وقاضٍ متقاعد يعينه وزير العدل (مجلس صحافة جنوب إفريقيا، 2012).[50]

يتعامل مع الشكاوى الصحفية جهازان تابعان للمجلس: أمين مظالم الصحافة، وهيئة الاستئناف الصحفية. تسلّم الشكاوى لأمين المظالم، الذي قد يقرر إجراء جلسة استماع ليصدر حكمًا في الشكوى. لعقد جلسة استماع، يتم تشكيل هيئة للفصل في النزاع تتكون من أمين المظالم، وممثل عن الصحافة، وممثل عن العامة. ويمكن استئناف حكم أمين المظالم أمام هيئة الاستئناف الصحفية، وفي هذه الحالة يستمع للشكوى رئيس استئنافات المجلس (وهو مسؤول قانوني كبير)، الذي يجب أن يعين ممثلًا واحدًا عن الصحافة وما لا يزيد عن ثلاثة ممثلين عن العامة للاستماع للشكوى إلى جانبه (مجلس صحافة جنوب إفريقيا، 2012).[51]

على جميع المؤسسات الإعلامية التي تحمل عضوية مجلس صحافة جنوب إفريقيا القبول بسلطاته في الحكم في الشكاوى الصحفية. ويمكن للمؤسسات الإعلامية غير الأعضاء المجلس اختيار القبول بسلطاته (مجلس صحافة جنوب إفريقيا، 2012).[52]

---

[44] *Ibid.*
[45] Fielden, L. (2012) *Regulating the Press: A Comparative Study of International Press Councils*. Oxford: Reuters Institute for the Study of Journalism, University of Oxford.
[46] Fielden, L. (2012) *Regulating the Press: A Comparative Study of International Press Councils*. Oxford: Reuters Institute for the Study of Journalism, University of Oxford.
[47] Salovaara-Moring, I. (2009) "Mind the gap?: press freedom and pluralism in Finland". In A. Czepek, M. Hellwig & E. Nowak (Eds.), *Press freedom and pluralism in Europe: concepts and conditions.* Bristol: Intellect Ltd, pp. 213-227.
[48] Fielden, L. (2012) *Regulating the Press: A Comparative Study of International Press Councils*. Oxford: Reuters Institute for the Study of Journalism, University of Oxford.
[49] *Ibid.*
[50] Press Council of South Africa (2012) *The South African Press Code, Procedures and Constitution*. Parktown: Press Council of South Africa.
[51] Press Council of South Africa (2012) *The South African Press Code, Procedures and Constitution*. Parktown: Press Council of South Africa.
[52] *Ibid.*

يغطي ميثاق المجلس المنشورات الإلكترونية لأعضائه، ويستمع بشكل دوري للشكاوى ضد وسائل الإعلام الإلكترونية (مجلس صحافة جنوب إفريقيا، 2012).[53]

تشمل العقوبات التي يمكن لمجلس الصحافة فرضها أمر وسائل الإعلام بنشر تصحيحات و/أو اعتذارات و/أو منح المشتكي مساحة محددة في وسيلة الإعلام لممارسة حق الرد. لا يتم فرض الغرامات المالية كعقوبة على المحتوى، إلا أنه يمكن فرضها كعقوبة على تغيب المشتكى عليه عن جلسات الاستماع وعلى عدم الامتثال المتكرر لأحكام النظام المعمول به (مجلس صحافة جنوب إفريقيا، 2012).[54]

كما يُعتمد التنظيم الذاتي بصورة واسعة في تنظيم المحتوى الإلكتروني. نقابة مزودي خدمة الإنترنت هي جسم الصناعة الممثل للمزودين والمعترف به من قبل دائرة الاتصالات وفقًا لقانون الاتصالات والمعاملات الإلكترونية. يعني ذلك أن لأعضاء هذه النقابة الحق في تنظيم ذاتهم، وفقًا لميثاق شرف تم تبنيه عام 2008. ومن أجل اكتساب الحصانة من المسؤولية وفق قانون الاتصالات والمعاملات الإلكترونية، فإن على مزودي خدمة الإنترنت الأعضاء في الجسم الممثل لصناعتهم إقرار إجراءات عملية للتعامل مع إشعارات إزالة المحتوى الذي يخرق ميثاقهم. بحسب هذا الميثاق، فعلى الأعضاء احترام الحق الدستوري في حرية التعبير، إضافة إلى احترام خصوصية الاتصالات التي تمر عبرهم. إلا أن لمستخدمي الإنترنت الحق في إرسال إشعارات إزالة محتوى لنقابة مزودي خدمة الإنترنت، طالبين حذف مواد يعتبرونها خارجة عن القانون (نقابة مزودي خدمة الإنترنت، 2008).[55] إذا شوّه المستخدم المطالب بحذف محتوى الحقائق المتعلقة بطلبه عن علم، فإنه يساءل قانونيًا عن الأضرار الناجمة عن الحذف الخاطئ للمحتوى (المادة 77، قانون الاتصالات والمعاملات الإلكترونية).

مكتب جنوب إفريقيا للإعلان التفاعلي هو جسم الصناعة الممثل للناشرين الرقميين، وله كذلك ميثاق شرف خاص به يحدد المعايير المتوقعة من أعضائه للممارسة الاحترافية. يهدف الميثاق إلى تمكين أعضاء المكتب من تنظيم ذاتهم في سبيل الصالح العام، وهو ملزم لجميع أعضائه، إذ أن الامتثال هو أحد شروط عضوية المكتب. يفرط ميثاق شرف المكتب التفاعلي للإعلان في تقييد حرية التعبير، ويستخدم معايير مبهمة وذاتية في تعريفه للمحتوى غير المقبول على الإنترنت. على سبيل المثال، يحظر على الأعضاء نشر أي محتوى "يشجع.. أي شخص على الانخراط في ممارسات خطيرة"، أو "يسبب إهانات بالغة أو واسعة الانتشار". إلا أن العقوبة الوحيدة التي يمكن للمكتب فرضها على الأعضاء هي فصل أو تعليق عضوية العضو الجانح من المكتب (مكتب جنوب إفريقيا للإعلان التفاعلي، 2014).[56]

أجهزة الحكم وآليات التنظيم المشترك

- في **الأرجنتين**، مسؤوليات تنظيم الإنترنت مبعثرة إلى حد ما، فإحداها تعود للجهاز المسؤول عن حماية المعلومات، وأخرى للبنى التحتية، وأخرى لجهة تسجيل نطاقات المواقع (مارتي، 2014).[57] كاستجابة لهذه البعثرة ضمن أسباب أخرى، أسست الحكومة هيئة الأرجنتين لسياسات الإنترنت ضمن وزارة الاتصالات (القرار 2014/13). تعنى الهيئة بتوفير هيكل تنظم عبره الاتصالات بين جميع الفاعلين المسؤولين عن عمل الإنترنت بالشكل الصحيح، وبوضع سياسة عامة واضحة في هذا الشأن. تشمل المجالات الأساسية لمسؤوليات الهيئة تحسين المعايير التقنية للإنترنت، وحماية خصوصية مستخدمي الإنترنت، والتعامل مع الجرائم الإلكترونية، وضمان حيادية الإنترنت (مراتي، 2014).[58]

كان تأسيس هيئة الأرجنتين لسياسات الإنترنت خطوة باتجاه التنظيم المشترك، إذ تعرّف الأمانة العامة لها دورها الجديد بـ"تطوير وتطبيق الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمبادئ والقواعد والأنماط وإجراءات اتخاذ القرار والبرامج العامة التي

[53] Press Council of South Africa Rulings. Available online: http://www.presscouncil.org.za/Ruling?page=1
[54] Press Council of South Africa (2012) *The South African Press Code, Procedures and Constitution*. Parktown: Press Council of South Africa.
[55] Internet Service Providers Association (2008) *Code of Conduct*. Noordwyk: Internet Service Providers Association. Available online: http://ispa.org.za/code-of-conduct/
[56] Interactive Advertising Bureau South Africa (2014) *Code of Conduct*. Johannesburg: Interactive Advertising Bureau South Africa.
[57] Marty, B. (2014) "Argentina: New Commission Brings Internet Governance, Net Neutrality into Crosshairs" *PanAm Post*, April 24, 2014. Available online: http://panampost.com/belen-marty/2014/04/24/argentina-new-commission-brings-internet-governance-net-neutrality-into-crosshairs/
[58] *Ibid.*

ترسم تطور واستخدام الإنترنت". (مارتي، 2014).[59] حتى وقت كتابة هذه الورقة، كانت الهيئة ما تزال في خضم النظر في مشورة الأطراف المعنية من أجل تطوير خطتها التنظيمية.

- يضع الإطار المدني للإنترنت في **البرازيل** رؤيا شاملة لتنظيم الإنترنت، يميزها التركيز على أهمية:
  - الحكم متعدد الأطراف، الذي ينبغي أن يكون شفافًا وتعاونيًا وديمقراطيًا، بمشاركة الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأكاديميا.
  - الاقتصاد الحر، والمنافسة الحرة، وحماية المستهلك.
  - الطبيعة التشاركية للشبكة.

نتيجة هذا الإطار تنطبق تمامًا على نموذج التنظيم المشترك، حيث يضع التشريع توجهيات عامة لا معايير محددة أو آليات تطبيق، وتتدخل "القوى الخلفية" للحكومة في حال كانت الحقوق مهددة، ويتم إشراك عدة أطراف ذات علاقة.

يشكل ممثلو الحكومة المجموعة الأكبر في اللجنة البرازيلية الموجّهة للإنترنت، رغم أنهم، وعلى نحو هام، لا يمثلون أغلبية عددية بين أعضاء اللجنة (انظر/ي الشكل 2 أدناه).

الشكل 2 - تركيبة اللجنة البرازيلية الموجّهة الإنترنت [60]

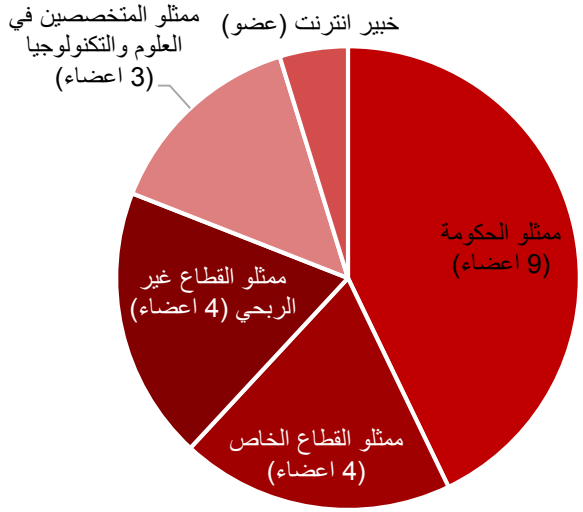

بينما يضع الإطار المدني للإنترنت توجيهات ومبادئ عريضة لسياسات الإنترنت، تطور هذه اللجنة الموجّهة الآليات الدقيقة لتطبيق تلك التوجيهات والمبادئ. المسؤوليات الأساسية للجنة هي:

- اقتراح سياسات وإجراءات لتنظيم أنشطة الإنترنت؛
- التوصية بمعايير للإجراءات التقنية والعملانية للإنترنت في البرازيل؛
- وضع توجيهات استراتيجية لاستخدام وتطوير الإنترنت في البرازيل؛
- دعم البحوث حول أمن الشبكة وخدمتها والترويج للمعايير التقنية لذلك في البلد؛
- تنسيق توزيع عناوين الإنترنت (IPs) وتسجيل العناوين في نطاق <.br>؛

[59] *Ibid.*

[60] تركيب اللجنة بالتفصيل: ممثل حكومي واحد عن كل مما يلي: 1) وزارة العلوم والتكنولوجيا والإبداع، 2) وزارة الاتصالات، 3) المكتب الرئاسي، 4) وزارة الدفاع، 5) وزارة التنمية والصناعة التجارة الخارجية، 6) وزارة التخطيط والموازنة والإدارة، 7) هيئة الاتصالات الوطنية، 8) المجلس الوطني للتنمية العلمية والتكنولوجية، 9) المجلس الوطني للأمانات العامة للولايات للعلوم والتكنولوجيا وقضايا المعلومات. ممثل واحد من القطاع الخاص عن كل مما يلي: 1) مزودو خدمة الولوج الإنترنت ومزودو المحتوى، 2) مزودو البنى التحتية للاتصالات، 3) صناعات الحواسيب والاتصالات والبرامج، 4) الشركات التي تستخدم الإنترنت. أربعة ممثلين عن المجتمع المدني، ثلاثة ممثلين عن المجتمع العلمي والتكنولوجي، وخبير إنترنت واحد.

- جمع وتنظيم ونشر المعلومات حول خدمات الإنترنت، بما فيها المؤشرات والإحصائيات.[61]

- ينطبق النموذج التنظيمي **لفنلندا** تمامًا على نموذج التنظيم المشترك، حيث يضع التشريع توجهيات عامة لا معايير محددة أو آليات تطبيق، وتتدخل "القوى الخلفية" للحكومة في حال كانت الحقوق مهددة. كما وضحنا أعلاه، فإن التنظيم الذاتي للصحافة يلعب دورًا هامًا في النموذج الفنلندي.
- يدمج النمط التنظيمي **لجنوب إفريقيا** بين التنظيم الذاتي والتنظيم المشترك. نتيجة ذلك الدمج هي بيئة إعلامية إلكترونية حرة ومنفتحة بوجه عام، تكون فيها منصات المحتوى على الإنترنت حرة إلى حد كبير من رقابة الحكومة وتدخلها. رغم ذلك، فإن تجربة التنظيم الذاتي في جنوب إفريقيا توضح بعض المخاطر المحتملة للاعتماد الزائد على التنظيم الذاتي، كما سبق توضيحه أعلاه.

رغم أن آليات التنظيم الذاتي أقل عرضة لسيطرة الدولة، إلا أنها معرضة لسيطرة الصناعة، وبالتالي قد تتبنى مقاربة مفرطة في الحذر تجاه المحتوى المثير للجدل. إجراءات عملية الإشعار بالحذف الخاصة بنقابة مزودي خدمة الإنترنت لا تحتوي على أي بند يضمن تمثيل من يُزعم خرقه للقانون لنفسه قبل تنفيذ الحذف، ولا تنص على الحق في الاستئناف داخليًا، ما يجعل العملية عرضة للطعن في عدالتها، وما دفع المحامي المتخصص في قضايا الملكية الفكرية راينهاردت بايز لاعتبار عملية الإشعار بالحذف غير دستورية. فوق ذلك، بحسب قانون الاتصالات والتعاملات الإلكترونية، فإن مزود الخدمة لا يساءل قانونًا عن الحذف الخاطئ للمحتوى، وهو ما يقضي على أي دافع للتدقيق بعناية في طلبات الحذف، فالمسؤولية القانونية تقع عوضًا عن ذلك على صاحب الإشعار. لكن إذا لم يطبق مزودو الإنترنت إشعارات إزالة المحتوى، فقد يساءلون قانونيًا على خلفية توفير محتوى غير قانوني. يشجع ذلك مزودي الخدمة على تجنب المجازفة و"الحذف أولًا وطرح الأسئلة لاحقًا"، بغض النظر عن شرعية الشكوى (دانكن، 2011).[62]

التفريق بين الأفراد العاديين والصحفيين

- يفرق قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية في **فنلندا** بين نشر الأفراد العاديين للمحتوى على الإنترنت ومنشورات الإعلام الإلكتروني. يخضع الأفراد العاديون لبعض بنود القانون فقط: تلك التي تتعلق بالمسؤولية الجرمية عن التشهير، والمسؤولية عن الأضرار الناتجة عن نشر محتوى غير قانوني، والحق في الحفاظ على سرية المصادر، وضرورة الالتزام بأوامر الحذف. ويعود للنظام القضائي اتخاذ القرار بما إذا كانت مادة من المحتوى الإعلامي على الإنترنت تعتبر منشورة من قبل فرد عادي أم من قبل مؤسسة إعلامية (القسم 3، قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية).

[61] Brazilian Internet Steering Committee: Responsibilities. Available online: http://www.cgi.br/pagina/veja-as-atribuicoes-do-cgi-br/109

[62] Duncan, J. (2011) "Monitoring and defending freedom of expression and privacy on the internet in South Africa" In *Global Information Society Watch Report: Internet Rights and Democratisation*. The Hague/ San Francisco: Hivos / Association for Progressive Communications. Available online: http://www.giswatch.org/ru/node/913

7. الاستنتاجات والتوصيات

يوضح التحليل الذي أجري لغايات هذه الورقة أن حماية حرية الإعلام الإلكتروني بفعالية تتطلب سياسة ذات بعدين:

1. **إطار معياري متين وتقدمي يحمي حرية التعبير**. يمكن لهذا الإطار أن يكون عموميًا وقابلًا للتطبيق على كل وسائط التعبير، كما هي الحال في جنوب إفريقيا. يمكن كذلك أن يحوي بنود محددة صممت للاستفاضة في معنى حرية التعبير في عصر الإنترنت، كما هي الحال في الأرجنتين والبرازيل. في حالة فنلندا، فإن قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية، متوسط الحيادية ظاهريًا، يطبق على جميع أنواع وسائل الإعلام، إلا أن تفاصيله تضع الكثير من الشروط المتعلقة بالتغيرات في وسائل الإعلام الجماهيري والتي نتجت عن صعود الإنترنت. بالتالي فإن النموذج الفنلندي أقرب فعليًا إلى النماذج الموجودة في الأرجنتين والبرازيل. الأمثلة على الممارسات الفضلى التي استعرضت في هذه الورقة كانت تلك المعتمدة في البرازيل وفنلندا.
2. **نظام حكم تقدمي مشترك التنظيم**. هذا النظام:
    - يؤمّن حماية الأطراف الوسيطة؛
    - يشرك أطراف معنية متعددة في آليات تطوير السياسات والتعليمات؛
    - لا يفرض قيودًا مرهقة على عمل وسائل الإعلام على الإنترنت؛
    - يستوجب الحصول على أوامر قضائية من أجل حذف محتوى أو حجبه.

مرة أخرى، فإن الأمثلة على الممارسات الفضلى التي استعرضت في هذه الورقة كانت تلك المعتمدة في البرازيل وفنلندا، رغم أن الآلية الطوعية لتنظيم الصحافة في جنوب إفريقيا جديرة بالدراسة أيضًا. كذلك، فإن إصلاحات حكومة الإنترنت المخطط لها في الأرجنتين تبدو واعدة وجديرة بالرصد خلال السنوات القليلة المقبلة.

من الواضح عبر التحليل الذي أجري لغايات هذه الورقة أن أيًا من هذين البعدين لسياسة الإنترنت لا يطبق في الأردن. بالتالي، توصي الورقة بـ:

- أن تتبنى الحكومة الأردنية إصلاحات قانونية لوضع إطار معياري متين وتقدمي يحمي حرية التعبير ويأخذ بالحسبان التغيرات في وسائل الإعلام الجماهيري التي نتجت عن صعود الإنترنت (سواء عبر "إعلان حقوق خاص بالإنترنت" كما في البرازيل، أو عبر تشريع عام يراعي واقع الإعلام الحديث كما في فنلندا).
- أن تتبنى الحكومة الأردنية إصلاحات قانونية لتأمين حماية الأطراف الوسيطة، إلا حين لا تنفذ هذه الأطراف قرارات قضائية بحذف محتوى أو حجبه.
- أن تطور الحكومة الأردنية آليات متينة لضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية بتطوير سياسات الإنترنت وتعليماته. هذه الأطراف ذات الصلة تشمل مزودي خدمة الإنترنت، ومزودي المحتوى، وممثلين عن مهنة الصحافة، وأكاديميين، وخبراء إنترنت وممثلين عن العامة. وعلى نحو هام، يجب أن توضع معايير واضحة وشفافة لاختيار ممثلي هذه الأطراف. أكثر الطرق شفافية وشمولية لاختيار المتخصصين والممثلين عن العامة هي الإعلان المفتوح للتقدم بطلبات لهذه المواقع، مع عملية اختيار مبنية على معايير محددة مسبقًا ومتاحة للعلن.
- ألا تفرض الحكومة الأردنية قيودًا مرهقة على عمل وسائل الإعلام الإلكتروني. يشمل ذلك إنهاء نظام ترخيص المطبوعات الإلكترونية واستبداله بنظام تسجيل بسيط. كما يشمل ذلك إنهاء المتطلبات الشاقة على محرري المواقع الإخبارية واستبدالها بنظام يضمن فقط أن يكون رئيس التحرير بالغًا وغير مفلس ولم يسبق أن طُعن في كفاءته.

8. الملاحق

ملحق 1: بطاقة بلد - الأرجنتين

الأرجنتين: نظرة عامة

السياق السياسي	السياق المعياري	السياق التنظيمي
ديمقراطية ليبيرالية	ضمانات قانونية متينة لحرية التعبير	نموذج حكومي، قيد التحول إلى نموذج التنظيم المشترك

1. السياق السياسي

الأرجنتين هي دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، والانتخابات فيها حرة ونزيهة بوجه عام، والتصويت فيها إجباري. الحزبان الأكبر والأقدم في الأرجنتين هما الحزب البيروني (Partido Justicialista—PJ) والاتحاد المدني الراديكالي (Unión Radical Cívica—UCR)، ويهيمنان على المنافسة على المناصب التنفيذية، وفازا تاريخيًا بالحصص الأكبر من المقاعد التشريعية في مستويات الحكومة (فريدوم هاوس، 2012).[63]

وقعت على الأرجنتين على جميع المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. ويمنح الدستور الأرجنتيني هذه المعاهدات الأولوية على التشريع المحلي (القسم 75.22).

2. السياق المعياري

2.1 حرية التعبير

حرية التعبير مصانة بالدستور الأرجنتيني (الجزء 14) وبالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الأرجنتين. ويمنح الدستور الأرجنتيني هذه المعاهدات الأولوية على التشريع المحلي (القسم 75).

في تشرين الثاني عام 2009، أوقف المشرّع تجريم التصريحات التشهيرية المتعلقة بالشأن العام (فريدوم هاوس، 2014). لكن رغم عدم وجود قوانين محددة تجرّم التعبير المرتبط بقضايا سياسية أو اجتماعية على الإنترنت، فقد انتقصت أحداث مؤخرة من قدرة الصحفيين على تغطية اعتقال مسؤول منتخب، وهو ما يمكن اعتباره أمرًا متعلقًا "بالشأن العام".[64]

نصوص خاصة بالإعلام الإلكتروني

أقرت كذلك عدة قوانين لضمان حرية المواطنين في التعبير عن آرائهم على الإنترنت دون خوف من الرقابة أو العواقب. عام 1997، أقر مرسوم قانوني يؤكد أن الإنترنت هي وسيط محمي بنصوص الدستور المتعلقة بحرية التعبير، وبالتالي، يمنع إخضاعها للرقابة القبلية أو التقييد (مرسوم 97/1279). عام 2005، تم توسيع الحماية الدستورية لتشمل كذلك "البحث عن الأفكار والمعلومات وجميع أشكال الخدمات التي تمر بالإنترنت وتلقيها وتوزيعها" (قانون 26032).

[63] Freedom House (2012) *Countries at the Crossroads 2012*, Washington DC: Freedom House.
[64] Freedom House (2014) *Freedom on the Net 2014*, Washington DC: Freedom House

فوق ذلك، فإن حيادية الإنترنت محفوظة بالقرار 2013/5، الذي أصدرته وزارة الاتصالات، والذي ينص على أن مزودي الإنترنت يجب أن "يضمنوا لكل مستخدم إمكانية الولوج، بطريقة لا تفرّق في إرسال أو استقبال المعلومات أو تحجبها أو تتدخل فيها أو تميّز ضدها أو تحد منها أو تحط من شأنها أو تقيدها تعسفيًا".

لا يوجد أية قيود متعلقة بمجهولية مستخدمي الإنترنت، فهم قادرون على نشر تعليقات مجهّلة المصدر بحرية في منتديات إلكترونية متعددة، وليس على المدونين تسجيل مدوناتهم لدى الحكومة (فريدوم هاوس، 2014).[65] لكن المواقع التي تنتهي عناوينها بـ ".ar" يجب أن تكون مسجلة في مركز الأرجنتين لمعلومات الشبكة، وهو مكتب تابع لوزارة الشؤون الخارجية. تنشر نطاقات المواقع المسجلة وأسماء من سجلّوها بصورة دورية في الجريدة الرسمية الأرجنتينية (Boletín Oficial). ويتطلب تسجيل أي نطاق ينتهي بـ ".com.ar" رسومًا سنوية تبلغ 65-450 بيسو أرجنتيني (8-53 دولارًا أمريكيًا) في السنة، علمًا بأن متوسط الراتب الشهري في الأرجنتين يبلغ 7,500 بيسو أرجنتيني (877 دولارًا أمريكيًا). هذه المحاولة سعت إلى التقليل من تسجيل الناس لعناوين نطاقات لن يستخدموها (فريدوم هاوس، 2014).[66]

في 28 تشرين الأول 2014، أصدرت المحكمة العليا الأرجنتينية حكمًا رائدًا حول المسؤولية القانونية لمحركات البحث. قاضت ماريا بيلين رودريغيز، وهي عارضة أزياء أرجنتينية، شركتي غوغل وياهو الأرجنتين على خلفية نتائج بحث ربطتها بعدة مواقع إباحية. المدعية دفعت بأنه على الرغم من أن المواقع التي انتهكت سمعتها وخصوصيتها وحقوق ملكيتها لصورها هي أطراف ثالثة، إلا أن محركات البحث ساهمت في تمكين هذه الانتهاكات عبر تضمين روابط لتلك المواقع في نتائج بحثها. في هذه القضية، وهي أول قضية من نوعها تحسم في أعلى محكمة في الأرجنتين، رُدّت مزاعم بيلين رودريغيز كليًا على اعتبار أنه ليس من واجب الأطراف الوسيطة التأكد من قانونية اتصالات الأطراف الثالثة. هذا الحكم جدير بالذكر لأنه يؤمن مستوى عاليًا نسبيًا من الحماية للتدفق الحر للمعلومات والأفكار على الإنترنت. المحكمة أشارت إلى أن محركات البحث تلعب "دورًا أساسيًا في التوزيع العالمي" للمحتوى على الإنترنت عبر تسهيل الوصول إلى البيانات التي يعنى بها مليارات المستخدمين والتعرف عليها (بافلي، 2014). [67]

3. السياق التنظيمي

3.1 دور الأجهزة الحكومية

هيئة الاتصالات الوطنية هي جسم حكومي غير مركزي يمكنه أمر مزودي خدمة الإنترنت بحجب المحتوى الإلكتروني غير القانوني بناء على إنذار قضائي. تعمل الهيئة ضمن وزارتي الاتصالات، والتخطيط الفيدرالي والاستثمار والخدمات العامة، وهي مسؤولة عن تنظيم ورصد وتطبيق السياسات في مجالات خدمات الاتصالات والخدمات البريدية، بما فيها الإنترنت.[68]

كما ذكر سابقًا، فإن مكتبًا تابعًا لوزارة الشؤون الخارجية (مركز الأرجنتين لمعلومات الشبكة) يتولى تسجيل المواقع بنطاقات تنتهي بـ ".ar". إن مسؤوليات تنظيم الإنترنت في الأرجنتين مبعثرة إلى حد ما، فإحداها تعود للجهاز المسؤول عن حماية المعلومات، وأخرى للبنى التحتية، وأخرى لجهة تسجيل نطاقات المواقع (مارتي، 2014).[69] كاستجابة لهذه البعثرة ضمن أسباب أخرى، أسست الحكومة هيئة الأرجنتين لسياسات الإنترنت ضمن وزارة الاتصالات (القرار 2014/13). تعنى الهيئة بتوفير هيكل تنظم عبره الاتصالات بين جميع الفاعلين المسؤولين عن عمل الإنترنت بالشكل الصحيح، وبوضع سياسة عامة واضحة في هذا الشأن. تشمل المجالات الأساسية لمسؤوليات الهيئة تحسين المعايير التقنية للإنترنت، وحماية خصوصية مستخدمي الإنترنت، والتعامل مع الجرائم الإلكترونية، وضمان حيادية الإنترنت.

كان تأسيس هيئة الأرجنتين لسياسات الإنترنت خطوة باتجاه التنظيم المشترك، إذ تعرّف الأمانة العامة لها دورها الجديد بـ"تطوير وتطبيق الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمبادئ والقواعد والأنماط وإجراءات اتخاذ القرار والبرامج العامة التي تشكل تطور واستخدام الإنترنت". حتى وقت كتابة هذه الورقة، كانت الهيئة ما تزال في خضم النظر في مشورة الأطراف المعنية من أجل تطوير خطتها التنظيمية (مارتي، 2014).[70]

3.2 دور مزودي المحتوى

[65] Freedom House (2014) *Freedom on the Net 2014*, Washington DC: Freedom House

[66] Ibid.

[67] Pavli, D. (2014) "Case Watch: Top Argentine Court Blazes a Trail on Online Free Expression", *Open Society Foundations Voices*, Accessed online on 29.12.2014

[68] Comisión Nacionale de Comunicaciones: Acerca de la CNC http://www.cnc.gob.ar/institucionales_p33

[69] Marty, B. (2014) "Argentina: New Commission Brings Internet Governance, Net Neutrality into Crosshairs" *PanAm Post*, April 24, 2014. Available online: http://panampost.com/belen-marty/2014/04/24/argentina-new-commission-brings-internet-governance-net-neutrality-into-crosshairs/

[70] *Ibid.*

لا يلعب صانعو المحتوى ومزودوها دورًا في تنظيم الإعلام الإلكتروني حسب النمط التنظيم الحالي، إلا أن ذلك متوقع التغير مع إطلاق هيئة الأرجنتين لسياسات الإنترنت للإطارها التنظيمي الجديد والذي من المتوقع أن يمنح جميع الأطراف ذات العلاقة صوتًا في تحديد شكل سياسات الإنترنت.

توجد في الأرجنتين نقابة صحفيين رفيعة المستوى، هي منتدى الصحفيين الأرجنتينيين (FOPEA)، التي كانت أحد المدافعين عن حرية التعبير. إلا أنها لا تلعب دورًا تنظيميًا عبر تلقي أو التعامل مع شكاوى حول التغطية الإعلامية (كما هو الحال السائد في النقابات الصحفية/الإعلامية رفيعة المستوى في أنظمة التنظيم المشترك/الذاتي حول العالم).

3.3 دور مزودي الإنترنت

أقر حكم محكمة عليا مؤخرًا أن مزودي خدمة الإنترنت معفون من المسؤولية القانونية (انظر/ي القسم 2.1 أعلاه) عن المحتوى غير القانوني الذي تنشره أطراف ثالثة على الإنترنت. إلا أنهم ملزمون بالامتثال لأوامر هيئة الاتصالات الوطنية بحجب المحتوى غير القانوني بناء على أوامر قضائية.

ليس لمزودي الإنترنت أي دور آخر في عملية تنظيم الإعلام الإلكتروني في النمط التنظيمي الحالي، إلا أن ذلك متوقع التغير مع إطلاق هيئة الأرجنتين لسياسات الإنترنت للإطارها التنظيمي الجديد والذي من المتوقع أن يمنح جميع الأطراف ذات العلاقة صوتًا في تحديد شكل سياسات الإنترنت.

ملحق 2: بطاقة بلد - البرازيل

البرازيل: نظرة عامة

السياق السياسي	السياق المعياري	السياق التنظيمي
ديمقراطية ليبيرالية	ضمانات قانونية متينة لحرية التعبير، بما في ذلك على الإنترنت	نموذج التنظيم المشترك

1. السياق السياسي

البرازيل هي دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، والانتخابات فيها حرة ونزيهة بوجه عام، وتدور فيها منافسة حامية بين الأحزاب المتنافسة. ورغم أن حزب العمال (Partido dos Trabalhadores) ما زال على سدة الحكم منذ 12 عامًا، لم تستطع أي قوة الهيمنة بمفردها على السلطات التنفيذية والتشريعية معًا في السنوات الأخيرة (فريدوم هاوس، 2014).[71]

إلا أنه يجدر بالذكر أن هناك مستويات خطيرة من الفساد الرسمي في الدولة. إذ حلت البرازيل في المرتبة 69 بين 175 دولة تم استطلاعها في مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية العالمية لعام 2014 (منظمة الشفافية العالمية، 2014)، [72] كما تظهر على السطح بشكل متكرر فضائح فساد على مستويات كبيرة (آنتونز، 2013).[73] من الجدير بالذكر أيضًا أن الصحفيين -خاصة أولئك الذين يركون على الجريمة المسلحة والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة العسكرية التي حكمت البرازيل قبل عام 1985- يستهدفون بالعنف بشكل متكرر. هاجمت الشرطة ما لا يقل عن 25 صحفيًا في أول أسبوعين من مظاهرات حزيران 2013 (فريدوم هاوس، 2014)،[74] واغتيل 5 صحفيين عام 2013 (صحفيون بلا حدود، 2014).[75]

2. السياق المعياري

2.1 حرية التعبير

يصون الدستور حرية التعبير، وأُوقف تجريم الذم والقدح عام 2009 (فريدوم هاوس، 2014).[76] أقر في مجلس الشيوخ عام 2012 مشروع قانون يحدد الدرجات العلمية الواجب توفرها لدى الصحفيين، لكنه لم يقر حتى الآن في مجلس النواب (فريدوم هاوس 2014).[77]

---

[71] Freedom House (2014) *Freedom in the World 2014*. Washington DC: Freedom House.
[72] Transparency International (2014) *Corruption Perceptions Index 2014.* Berlin: Transparency International
[73] Antunes, A. "The Cost Of Corruption In Brazil Could Be Up To $53 Billion Just This Year Alone" *Forbes Magazine*, 28 November, 2013. Available online: http://www.forbes.com/sites/andersonantunes/2013/11/28/the-cost-of-corruption-in-brazil-could-be-up-to-53-billion-just-this-year-alone/
[74] Freedom House (2014) *Freedom in the World 2014*. Washington DC: Freedom House.
[75] Reporters Without Borders "Two Journalists Gunned Down in Past Four Days" 17 February, 2014. Available online: http://en.rsf.org/brazil-two-journalists-gunned-down-in-17-02-2014,45879.html
[76] Freedom House (2014) *Freedom in the World 2014*. Washington DC: Freedom House.
[77] *Ibid.*

2.2 نصوص خاصة بالإعلام الإلكتروني

في نيسان 2014، دخل الإطار المدني للإنترنت (Marco Civil da Internet) للبرازيل حيز التنفيذ. يحكم هذا القانون استخدام الإنترنت في البلد عبر وضع مجموعة شاملة من المبادئ والضمانات والحقوق والواجبات لمستخدمي الإنترنت، إضافة إلى وضع توجيهات لتصرفات الدولة. ويؤسس القانون، الذي اعتبر تطورًا رائدًا في مجال حوكمة الإنترنت، لالتزام عميق بالحقوق والمبادئ عند تنظيم الإعلام الإلكتروني في البرازيل، إذ يؤكد على أهمية الحق في حرية التعبير والحق في ممارسة المواطنة عبر الإعلام الرقمي، واصفًا إمكانية الولوج إلى الإنترنت بأنها "ضرورية لممارسة المواطنة". ويؤكد القانون أيضًا على مبادئ كأهمية الحفاظ على الطبيعة التشاركية للإنترنت. وبالنظر إليها ككل واحد، فإن هذه الحقوق والمبادئ تعبر عن التزام متين بمساحة مفتوحة وتعاونية وديمقراطية للإعلام الإلكتروني.

3. السياق التنظيمي

يضع الإطار المدني للإنترنت في **البرازيل** رؤيا شاملة لتنظيم الإنترنت، يميزها التركيز على أهمية:

- الحكم متعدد الأطراف، الذي ينبغي أن يكون شفافًا وتعاونيًا وديمقراطيًا، بمشاركة الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأكاديميا.
- الاقتصاد الحر، والمنافسة الحرة، وحماية المستهلك.
- الطبيعة التشاركية للشبكة.

نتيجة هذا الإطار تنطبق تمامًا على نموذج التنظيم المشترك، حيث يضع التشريع توجهيات عامة لا معايير محددة أو آليات تطبيق، وتتدخل "القوى الخلفية" للحكومة في حال كانت الحقوق مهددة، ويتم إشراك عدة أطراف ذات علاقة.

3.1 دور الأجهزة الحكومية

حذف المحتوى غير القانوني - بموجب نظام التنظيم في البرازيل، فإن السلطة القضائية مسؤولة عن إصدار أوامر حجب المحتوى غير القانوني على الإنترنت، وعلى هذه الأوامر، تحت طائلة الإبطال، أن تحدد بوضوح المحتوى بعينه الذي تعتبره خارقًا للقانون، بما يسمح بتحديد موقع هذا الخرق بصورة لا تدع مجالًا للشك (المادة 19، الإطار المدني للإنترنت).

يشير القانون صراحة إلى أهمية حماية حرية التعبير وينص على أن السؤال حول إزالة محتوى ما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المصلحة الجمعية للمجتمع في إتاحة هذا المحتوى على الإنترنت (المادة 19، الإطار المدني للإنترنت).

إذا كانت معلومات الاتصال الخاصة بالشخص المسؤول مباشرة عن هذا المحتوى متوفرة، فإن على تطبيق الإنترنت (كالمواقع) إبلاغه بالأمر القضائي وتوفير معلومات تتيح للمستخدم لاعتراض قانونيًا عليه وتقديم مرافعة في المحكمة، إلا إذا نص القانون أو الأمر القضائي على غير ذلك (المادة 20، الإطار المدني للإنترنت).

الاستثناء الوحيد للقواعد أعلاه هو في القضايا المتعلقة بمحتوى "جنسي" خاص أو بمحتوى يتضمن صورًا أو فيديوهات تشمل عريًا، كما سيناقش أكثر في القسم 3.3 أدناه.

اللجنة البرازيلية الموجّهة للإنترنت - يشكل ممثلو الحكومة المجموعة الأكبر في اللجنة البرازيلية الموجّهة للإنترنت، رغم أنهم، وعلى نحو هام، لا يمثلون أغلبية عددية بين أعضاء اللجنة (انظر/ي الشكل 1 أدناه).

الشكل 1 - تركيبة اللجنة البرازيلية الموجّهة للإنترنت [78]

[78] تركيب اللجنة بالتفصيل: ممثل حكومي واحد عن كل مما يلي: 1) وزارة العلوم والتنكولوجيا والإبداع، 2) وزارة الاتصالات، 3) المكتب الرئاسي، 4) وزارة الدفاع، 5) وزارة التنمية والصناعة التجارة الخارجية، 6) وزارة التخطيط والموازنة والإدارة، 7) هيئة الاتصالات الوطنية، 8) المجلس الوطني للتنمية العلمية والتكنولوجية، 9) المجلس الوطني للأمانات العامة

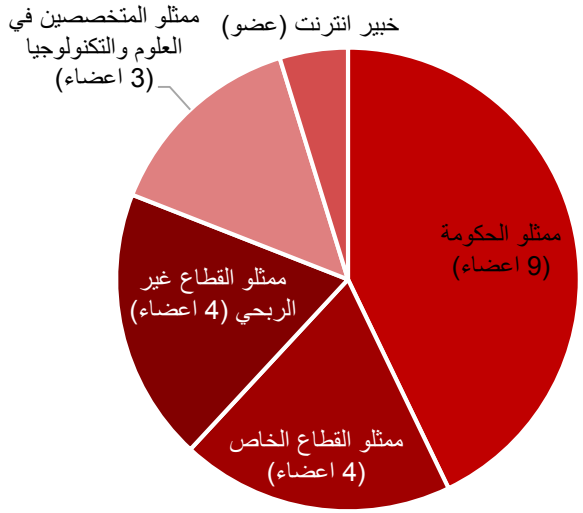

ممثلو الحكومة، ممثلو قطاع الخاص، ممثلو المنظمات غير الحكومية، ممثلو المجتمع العلمي والتنكولوجي، خبير إنترنت

بينما يضع الإطار المدني للإنترنت توجيهات ومبادئ عريضة لسياسات الإنترنت، تطور هذه اللجنة الموجّهة الآليات الدقيقة لتطبيق تلك التوجيهات والمبادئ. المسؤوليات الأساسية للجنة هي:

- اقتراح سياسات وإجراءات لتنظيم أنشطة الإنترنت؛
- التوصية بمعايير للإجراءات التقنية والعملانية للإنترنت في البرازيل؛
- وضع توجيهات استراتيجية لاستخدام وتطوير الإنترنت في البرازيل؛
- دعم البحوث حول أمن الشبكة وخدمتها والترويج للمعايير التقنية لذلك في البلد؛
- تنسيق توزيع عناوين الإنترنت (IPs) وتسجيل العناوين في نطاق <.br>؛
- جمع وتنظيم ونشر المعلومات حول خدمات الإنترنت، بما فيها المؤشرات والإحصائيات.[79]

حيادية الإنترنت - يضع الإطار المدني للإنترنت المبدأ العام في أن حيادية الإنترنت يجب أن تصان، وتنظم بصورة أكثر تفصيلًا في مرسوم رئاسي وضعت مسودته بمشاركة اللجنة البرازيلية الموجّهة للإنترنت ووكالة الاتصالات الوطنية آناتل (الفصل 3/القسم 1، الإطار المدني للإنترنت، مونكاو وميزوكامي، 2014).[80]

3.2 دور مزودي المحتوى

إن دور مزودي المحتوى في نمط التنظيم البرازيلي محدود جدًا. من أجل حماية حرية التعبير ومنع الرقابة، يمكن تحميل مزود المحتوى المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن محتوى أنتجته أطراف ثالثة فقط إذا لم يلتزم المزود بأمر قضائي بإزالة ذلك المحتوى. وتشمل المسؤوليات الأخرى لمزودي المحتوى:

- حين تتم إحالة محتوى معين إلى القضاء لدراسة إزالته وتكون معلومات الاتصال للمستخدم الذي نشر هذا المحتوى متوفرة، فإن على مزودي المحتوى توفير معلومات تتيح للمستخدم الاعتراض قانونيًا على الإحالة وتقديم مرافعة في المحكمة (المادة 20، الإطار المدني للإنترنت).

للولايات للعلوم والتكنولوجيا وقضايا المعلومات. ممثل واحد من القطاع الخاص عن كل مما يلي: 1) مزودو خدمة الولوج الإنترنت ومزودو المحتوى، 2) مزودو البنى التحتية للاتصالات، 3) صناعات الحواسيب والاتصالات والبرامج، 4) الشركات التي تستخدم الإنترنت. أربعة ممثلين عن المجتمع المدني، ثلاثة ممثلين عن المجتمع العلمي والتكنولوجي، وخبير إنترنت واحد.

[79] Brazilian Internet Steering Committee: Responsibilities. Available online: http://www.cgi.br/pagina/veja-as-atribuicoes-do-cgi-br/109

[80] Moncau, L. & Mizukami, P. "Brazilian Chamber of Deputies Approves Marco Civil Bill" Infojustice.org, 25 March, 2014. Available online: http://infojustice.org/archives/32527

- على مزودي المحتوى استبدال المحتوى الذي تم منعه بإشعار يفسر الحذف أو بنص الأمر القضائي بالإزالة، في حال طلب المستخدم الذي نشر المحتوى ذلك (المادة 20، الإطار المدني للإنترنت).
- على مزودي المحتوى الاحتفاظ بسجلات الولوج بسرية في بيئة آمنة ومتحكم بها لستة أشهر. ويمكن لأجهزة الحكومة الوصول لهذه السجلات بأمر قضائي (المادة 15، الإطار المدني للإنترنت).

3.3 دور مزودي خدمة الإنترنت

إن السيناريو القانوني الذي سبق الإطار المدني للإنترنت خلق نوعًا من القلق للأطراف الوسيطة بشأن مسؤوليتها القانونية عن المحتوى الذي ينتجه مستخدمون، خاصة مع صدور تفسيرات قضائية مختلفة من محاكم البلد الكثيرة. قبل إقرار الإطار المدني للإنترنت، كانت البرازيل من الدول السبّاقة من حيث عدد طلبات وقضايا حذف المحتوى، وفقًا لشركات كغوغل وتويتر (سبينولا، 2014).[81]

يوفر القانون الآن تأمينًا واضحًا للأطراف الوسيطة، إذ أنها تساءل قانونيًا عن الأضرار التي تسبب بها محتوى أنتجه مستخدمون فقط حين لا تنفذ أمرًا قضائيًا بإزالة هذا المحتوى (الإطار المدني للإنترنت، المادة 19). الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو في القضايا المتعلقة بمحتوى "جنسي" خاص أو بمحتوى يتضمن صورًا أو فيديوهات تشمل عريًا. في حالات كهذه، قد يحمل الطرف الوسيط بشكل ثانوي المسؤولية عن الأضرار، إذا لم يستجب لطلب المستخدم بحذف المحتوى (المادة 21، الإطار المدني للإنترنت).

على مزودي المحتوى كذلك الاحتفاظ بسجلات الولوج بسرية في بيئة آمنة ومتحكم بها لستة أشهر. ويمكن لأجهزة الحكومة الوصول لهذه السجلات بأمر قضائي (الفصل 3، الإطار المدني للإنترنت).

[81] Spinola, D. “Brazil leads efforts in Internet governance with its recently enacted “Marco Civil da Internet.” What’s in it for intermediary liability?” Stanford Center for Internet and Society, 30 April, 2014. Available online: http://cyberlaw.stanford.edu/blog/2014/04/brazil-leads-efforts-internet-governance-its-recently-enacted-marco-civil-da-internet

ملحق 3: بطاقة بلد - فنلندا

فنلندا: نظرة عامة

السياق السياسي	السياق المعياري	السياق التنظيمي
ديمقراطية ليبرالية ناضجة	ضمانات متينة لحرية التعبير، بما في ذلك على الإنترنت	نموذج التنظيم المشترك

1. السياق السياسي

فنلندا هي دولة ديمقراطية ناضجة متعددة الأطراف، والانتخابات فيها حرة ونزيهة. وتتفوق فنلندا في المقاييس المعتمدة للحقوق السياسية والحريات المدنية والشفافية (فريدوم هاوس، 2014).[82]

2. السياق المعياري

عادة ما تحتل فنلندا مرتبة متقدمة بين أكثر البيئات الإعلامية حرية في العالم، سواء فيما يتعلق بالإعلام على الإنترنت أو خارجها. والنمط الإعلامي الفنلندي هو مثال لتقاليد دول بحر الشمال، حيث يكون الهدف الأساسي لسياسات الإعلام هو حرية التعبير، مدعومةً بالتشريعات والدعم المادي الحكومي والضرائب (سالوفارا-مورينغ، 2009).[83]

2.1 حرية التعبير

حرية التعبير محمية في الدستور الفنلندي وفي قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية، الذي دخل حيز التنفيذ عام 2004. يوفر القانون تنظيمًا متوسط الحياد لحرية التعبير، إذ يشمل بنودًا مفصلة حول ممارسة حرية التعبير في الإعلام كما كرّسها الدستور. يركز القانون بشدة على أهمية حرية التعبير، ويبدأ بالمادة:

> *"عند تطبيق القانون، فإن التدخل في أنشطة وسائل الإعلام مسموح فقط بالقدر الذي لا يمكن تفاديه، مع أخذ العلم بأهمية حرية التعبير في ديمقراطية خاضعة لحكم القانون". (المادة 1).*

أحد أهداف القانون الأساسية كان خلق تشريع ينظم حرية التعبير عبر جميع الوسائط بغض النظر عن التكنولوجيا التي ينشر المحتوى عبرها، تشريع ينتمي لحقبة الإنترنت (سالوفارا-مورينغ، 2009).[84]

---

[82] Freedom House (2014) Freedom in the World 2014. Washington DC: Freedom House

[83] Salovaara-Moring, I. (2009) "Mind the gap?: press freedom and pluralism in Finland". In A. Czepek, M. Hellwig & E. Nowak (Eds.), *Press freedom and pluralism in Europe: concepts and conditions.* Bristol: Intellect Ltd, pp. 213-227.

[84] Salovaara-Moring, I. (2009) "Mind the gap?: press freedom and pluralism in Finland". In A. Czepek, M. Hellwig & E. Nowak (Eds.), *Press freedom and pluralism in Europe: concepts and conditions.* Bristol: Intellect Ltd, pp. 213-227.

يركز النموذج الفنلندي على الحق في الرد والحق في التصحيح. وبحسب القانون الفنلندي، فإن:

- للفرد العادي الذي يقدم سببًا مقبولًا لاعتبار رسالة وردت في دورية أو مطبوعة على الشبكة أو أي برنامج شبيه يذاع بشكل متكرر رسالةً مسيئة، الحق في نشر رده في نفس المطبوعة أو البرنامج.
- للفرد العادي أو الشركة أو المؤسسة أو السلطة الحكومية الحق في تصحيح أي معلومات خاطئة تنشر عنهم أو عن أعمالهم في دورية أو مطبوعة على الشبكة أو برنامج في نفس الوسيلة، إلا إذا كان هذا التصحيح غير ضروري على نحو جلي، نظرًا للأهمية الضئيلة للخطأ.
- على المحرر المسؤول نشر رد أو تصحيح بالمجان ودون تأخير غير مستحق، بنفس الأسلوب الذي نشرت فيه الرسالة التي طُلب الرد أو التصحيح على أساسها، وبمساحة تتناسب مع حجم تلك الرسالة. وعلى محتوى الرد أو التصحيح ألا يكون مسيئًا أو خارجًا عن القانون. على المحرر المسؤول أن يقدم المساعدة التقنية الضرورية لنشر الرد، عند الحاجة.
- على طلب الرد أو التصحيح أن يقدم للمحرر المسؤول خلال 14 يومًا من تاريخ نشر الرسالة التي يستند إليها الطلب. ويجب تقديم الطلب بكتابةً أو بصيغة إلكترونية بحيث لا يمكن لجهة ما التلاعب بمحتوياته، وبحيث يظل متاحًا لجميع الأطراف. إذا رُفض طلب الرد أو التصحيح، يجب تسليم قرار الرفض وأسبابه لصاحب الطلب خلال سبعة أيام من تاريخ استلام الطلب. ويجب تقديم أسباب الرفض كتابيًا بناء على طلب المتقدم. ويحق للمتقدم بطلب الرد أو التصحيح أن يطرح مسألة توفير الشروط المسبقة للحق في الرد أو التصحيح من عدمه أمام محكمة صلح مكان إقامته، أو أمام محكمة صلح هلسينكي، خلال 30 يومًا من تسلمه الإشعار المكتوب بأسباب رفض طلبه. في حال أمرت محكمة الصلح المحرر المسؤول بالامتثال لواجباته حسب القسم 10، فإن للمحكمة أن تعيد تنفيذ الأمر عبر فرض إنذار بغرامة. أمر المحكمة بفرض هذا الإنذار قابل للاستئناف كقضية منفصلة (قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية).

3. السياق التنظيمي

ينطبق النموذج الفنلندي تمامًا على نموذج التنظيم المشترك، حيث يضع التشريع توجهيات عامة لا معايير محددة أو آليات تطبيق، وتتدخل "القوى الخلفية" للحكومة في حال كانت الحقوق مهددة. كما يلعب تنظيم الصحافة لذاتها دورًا مهمًا في النموذج الفنلندي.

3.1 دور الأجهزة الحكومية

حذف المحتوى غير القانوني - وفق نمط التنظيم الفنلندي، فإن للمحكمة أن تأمر مزود المحتوى أو مزود خدمة الإنترنت أو أطراف وسيطة أخرى بتسليم المعلومات المطلوبة للتعرف على مستخدم نشر محتوى ما على الإنترنت، بشرط أن تتوفر أسباب تبرر الاعتقاد بأن نشر هذا المحتوى غير قانوني. لكن الإفصاح عن المعلومات المعرّفة للمستخدم يتم للطرف المتضرر فقط في حال كان لهذا الطرف الحق في رفع قضية خاصة على خلفية هذه الجنحة. ويجب أن يُقدم طلب التعريف بالمستخدم للقضاء خلال ثلاثة أشهر من موعد نشر المحتوى قيد البحث، وللمحكمة أن تعيد تنفيذ الأمر عبر فرض إنذار بغرامة. وقد يؤمر بالإفصاح عن معلومات معرّفة بمستخدم ما بناء على طلب سلطات دولة أجنبية، إذا كان نشره للمحتوى قيد البحث للعامة يشكّل جنحة في فنلندا في الظروف السائدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات مستندًا إلى اتفاقية دولية أو التزام دولي آخر يجبر فنلندا على الامتثال. يحق للطرف الوسيط مطالبة الدولة بتعويض عن التكاليف المباشرة التي تسبب بها نشر المعلومات المعرّفة. إلا أن الطرف المتضرر يتحمل هذه التكاليف حين يتم الإفصاح عن المعلومات له تنفيذًا للأمر القضائي (الفصل 5، قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية).

للمحكمة كذلك أن تأمر ناشرًا أو مذيعًا أو طرفًا وسيطًا على الإنترنت بحذف أو حجب جزء من محتوى إن كان غير قانوني. وعلى المحكمة قبل إصدار قرار كهذا أن تمنح الجهة المخاطبة في القرار والمستخدم الذي نشر المحتوى فرصة للحديث، إلا إذا اقتضت عجلة الموقف غير ذلك. ويسقط قرار الإزالة أو الحجب إذا لم يتم توجيه تهمة أو دعوى مدنية ضد المحتوى خلال ثلاثة أشهر (رغم إن هذه المدة قد تُمدد إلى ما لا يزيد عن ستة أشهر) (الفصل 5، قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية).

مجلس الإعلام الجماهيري - تقدم الحكومة الفنلندية ثلاثين بالمئة من ميزانية مجلس الإعلام الجماهيري، الجسم الإعلامي الفنلندي ذاتي التنظيم، الذي سيفصل بإسهاب في القسم 3.2.

3.2 دور مزودي المحتوى

المسؤولية القانونية للصحفيين والمحررين عن المحتوى - وفق القانون الفنلندي، فإن المسؤولية الجرمية الناتجة عن نشر رسالة ما تقع على الشخص الذي أنشأ هذه الرسالة. إذا فشل المحرر المسؤول، عمدًا أو عن إهمال، وبصورة جوهرية، في واجبه في إدارة العمل التحريري والإشراف عليه، وأدى ذلك الفشل إلى نشر محتوى غير قانوني، فإن المحرر المسؤول يدان بسوء التصرف التحريري ويغرّم (القسم 13، قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية).

على الناشرين تحديد هوية المحرر المسؤول عن الموقع، الذي يشرف على محتواه ويتخذ قرارات بشأنه. هذا المحرر المسؤول ليس رئيس التحرير بالضرورة، فقد يكون من الإدارة المتوسطة أو صحفيًا عامًا في الموقع (سالوفارا-مورينغ، 2009).[85] ويضع القانون الفنلندي بعض القيود على مؤهلات المحرر المسؤول، إذ يجب أن:

- لا يقل عمره عن 15 سنة.
- لا يكون مفلسًا.
- لا تكون كفاءته قد طُعن بها من قبل.

على الناشرين أيضًا ضمان أن المواد المنشورة تحوي معلومات حول هوية الناشر، والمحرر المسؤول، وسنة النشر. إذا كان لمنشور أو برنامج معين عدد من المحررين المسؤولين، فإن المحتوى الإعلامي قيد البحث يجب أن يحتوي على معلومات حول الجزء الذي كان كل منهم مسؤولًا عنه. وللجميع الحق في معرفة هوية المحرر المسؤول (الفصل 2، قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية).

مجلس الإعلام الجماهيري - في فنلندا، يرصد مجلس الإعلام الجماهيري الممارسات الصحفية الجيدة على أساس الميثاق الشرف الطوعي لـ"الممارسة الصحفية الجيدة" والذي يجب أن يكون معروفًا لجميع الصحفيين. إلا أن الميثاق لا يشكل أساسًا للمسؤولية الجريمة أو التعويضية، بل يعالج مسائل المكانة المهنية، والحصول على المعلومات ونشرها، وحقوق المقابِل والمقابَل، والتصحيح والحق في الرد، إلى جانب ما يمكن تعريفات الخاص والعام. إضافة لذلك، فإن الميثاق يشمل بندًا حول الشفافية عند تغطية وسيلة إعلام ما لقضايا تتعلق بمالكها (سالوفارا-مورينغ، 2009).[86]

يعمل المجلس على أساس التنظيم الذاتي، الذي اتفقت عليه الأطراف المعنية، دون تشريع خاص. ويتكون من 12 عضوًا، غالبيتهم من وسائل الإعلام. الأعضاء الآخرون أكاديميون وهناك أربعة أعضاء مستقلين يمثلون العامة، ويعينهم المجلس بعد إعلان مفتوح. العقوبة الأساسية التي يمكن للمجلس فرضها هو طلبه نشر إقرار بوقوع خرق لميثاقه (فيلدن، 2012).[87] ورغم أن هذه العقوبة قد تبدو ضعيفة، إلا أن هناك ثقافة متينة بين الصحفيين الفنلنديين بالالتزام بتوجيهات المجلس الصحفية.

> "من المهم جدًا هنا في فنلندا أن تكون الصحافة موثوقة... [وسائل الإعلام] ليس بوسعها تحمل تكلفة تلقي الكثير [من إقرارات الخرق] في السنة، هذا مهم جدًا. لهذا السبب، في رأيي، يعمل نظامنا بشكل جيد دون الخاجة لعقوبات اقتصادية". – ريستو أويمونن، رئيس مجلس الإعلام الجماهيري (فيلدن، 2012)[88]

يتلقى مجلس الإعلام الجماهيري حوالي 50 إلى 70 شكوى سنويًا. في عام 2007، تلقى 64 شكوى، كانت نتيجة 50 منها التبرئة. العديد من الشكاوى الأخيرة ركزت على الخط الفاصل بين الخصوصية والحق في النشر، وبين الصحافة الإلكترونية والمعلومات الخاطئة (سالوفارا-مورينغ، 2009). 89

فيما يتعلق بالخصوصية، تنص التوجيهات الفنلندية للصحفيين على أنه "يجب احترام الكرامة الإنسانية لكل شخص"، وعلى أن "المسائل شديدة الحساسية المتعلقة بحياة الناس يمكن نشرها فقط بموافقة الشخص المعني بها، أو إذا كانت هذه المسائل ذات أهمية معتبرة للعامة".

[85] Salovaara-Moring, I. (2009) "Mind the gap?: press freedom and pluralism in Finland". In A. Czepek, M. Hellwig & E. Nowak (Eds.), *Press freedom and pluralism in Europe: concepts and conditions.* Bristol: Intellect Ltd, pp. 213-227.

[86] Salovaara-Moring, I. (2009) "Mind the gap?: press freedom and pluralism in Finland". In A. Czepek, M. Hellwig & E. Nowak (Eds.), *Press freedom and pluralism in Europe: concepts and conditions.* Bristol: Intellect Ltd, pp. 213-227.

[87] Fielden, L. (2012) *Regulating the Press: A Comparative Study of International Press Councils*. Oxford: Reuters Institute for the Study of Journalism, University of Oxford.

[88] *Ibid.*

[89] Salovaara-Moring, I. (2009) "Mind the gap?: press freedom and pluralism in Finland". In A. Czepek, M. Hellwig & E. Nowak (Eds.), *Press freedom and pluralism in Europe: concepts and conditions.* Bristol: Intellect Ltd, pp. 213-227.

على نحو هام، وسّع المجلس ميثاقه مؤخرًا بإضافة ملحق من القواعد المرتبطة بالمواقع الإعلامية. هذه القواعد كانت عرضة لنقاش واسع بين الصحفيين والمنظمات المعنية. وقد استغرق وضع مسودة لهذه الوثيقة سنة كاملة، وشارك فيه 160 شخصًا (فيلدن، 2012). [90] فوق ذلك، فعلى جميع وسائل الإعلان ذات الحضور الملموس على الإنترنت نشر قرارات المجلس بإقرار شكوى ضدها، كاملةً على الإنترنت.

من بين أعضاء المجلس الإثني عشر، ثمانية، من بينهم الرئيس، لديهم "خبرة إعلامية"، من بينهم صحفيون ومحررون وأكاديميون. وهناك أربعة أعضاء مستقلين يمثلون العامة، ويعينهم المجلس بعد إعلان مفتوح (فيلدن، 2012). [91]

3.3 دور مزودي خدمة الإنترنت

إن دور مزودي خدمة الإنترنت في التنظيم ضئيل جدًا. فهم ملزمون بالامتثال للأوامر القضائية بحذف المحتوى غير القانوني وبكشف هوية المستخدمين الذين نشروا مواد ادّعي بعدم قانونيتها.

3.4 التفريق بين الأفراد العاديين والصحفيين

على نحو هام، يفرق قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية بين نشر الأفراد العاديين للمحتوى على الإنترنت ومنشورات الإعلام الإلكتروني. يخضع الأفراد العاديون لبعض بنود القانون فقط: تلك التي تتعلق بالمسؤولية الجرمية عن التشهير، والمسؤولية عن الأضرار الناتجة عن نشر محتوى غير قانوني، والحق في الحفاظ على سرية المصادر، وضرورة الالتزام بأوامر الحذف. ويعود للنظام القضائي اتخاذ القرار بما إذا كانت مادة من المحتوى الإعلامي على الإنترنت تعتبر منشورة من قبل فرد عادي أم من قبل مؤسسة إعلامية (القسم 3، قانون حرية التعبير في وسائل الإعلام الجماهيرية).

[90] Fielden, L. (2012) *Regulating the Press: A Comparative Study of International Press Councils*. Oxford: Reuters Institute for the Study of Journalism, University of Oxford.

[91] *Ibid*.

ملحق 4: بطاقة بلد - جنوب إفريقيا

جنوب إفريقيا: نظرة عامة

السياق التنظيمي	السياق المعياري	السياق السياسي
التنظيم المشترك	ضمانات قانونية جيدة لحرية التعبير	ديمقراطية ليبيرالية

1. السياق السياسي

جنوب إفريقيا هي دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، والانتخابات فيها حرة ونزيهة بوجه عام، رغم أن المشهد السياسي يهيمن عليه حزب المؤتمر الوطني الإفريقي منذ نهاية حقبة الفصل العنصري عام 1994. الهيئة الانتخابية المستقلة مستقلة إلى حد كبير، رغم أن مزاعم الفساد التي طالتها في منح عطاءات البناء لمقرها الجديد قد أضعفت بعض الشيء النظرة العامة تجاه نزاهتها (فريدوم هاوس، 2014).[92]

2. السياق المعياري

2.1 حرية التعبير

يتطرق الدستور الجنوب-إفريقي لحرية التعبير، وحرية المعلومات، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى (القسمان 18 و32). كما يشمل قيودًا على "الترويج للحرب، أو التحريض على العنف، أو الدعوة للكراهية على أساس العرق أو الإثنية أو النوع الاجتماعي أو الدين، وكل ما يمثل دعوة للإيذاء" (القسم 18). السلطة القضائية في جنوب إفريقيا مستقلة وقد أصدرت عدة أحكام في صالح حماية حرية التعبير على الإنترنت في السنوات الأخيرة (فريدوم هاوس، 2014).[93]

ينظَّم الإعلام الإلكتروني في جنوب إفريقيا عبر قانون الأفلام والمطبوعات المعدل. في أيلول 2012، أيّدت المحكمة الدستورية حكمًا بأن العرض المسبق للمطبوعات للموافقة عليها (بما في ذلك محتوى الإنترنت) كما هو واجب وفق تعديلات عام 2009 على قانون الأفلام والمطبوعات هو تقييد غير دستوري لحرية التعبير (فريدوم هاوس، 2014).[94]

عام 2000 أقر قانون نشر المساواة ومنع التمييز غير العادل، المعروف بـ"قانون المساواة"، ليمنع التمييز والمضايقة غير العادلين. يجرّم هذا القانون خطاب الكراهية، الذي يعرّفه بـ "الخطاب الذي يظهر أو يمكن تفسيره على أنه يظهر نية واضحة للإساءة أو الإيذاء أو التحريض على الإيذاء، أو يروّج للكراهية ويشجع عليها". أثيرت مخاوف حول مدى دستورية هذا البند، كونه يسمح بتعريف للكراهية أوسع من التعريف الذي يسمح به الدستور (دانكن، 2011).[95]

---

[92] Freedom House (2014) *Freedom in the World 2014*. Washington DC: Freedom House

[93] Freedom House (2014) *Freedom on the Net 2014*. Washington DC: Freedom House

[94] *Ibid.*

[95] Duncan, J. (2011) "Monitoring and defending freedom of expression and privacy on the internet in South Africa" In *Global Information Society Watch Report: Internet Rights and Democratisation*. The Hague/ San Francisco: Hivos / Association for Progressive Communications. Available online: http://www.giswatch.org/ru/node/913

قانون التشهير الشائع يؤثر كذلك على محتوى الإنترنت. يعرّف التشهير في جنوب إفريقيا على أنه النشر المتعمد والخاطئ لتصريح من شأنه جرح سمعة شخص ما. منح قانون التشهير الساري في حقبة الفصل العنصري الحماية القصوى للمشتكي، وفرض مسؤولية قانونية صارمة على المشتكى عليه. ومنذ ذلك الحين، أعيد النظر في قانون التشهير في ضوء الضمانة الدستورية لحرية التعبير، وهو ينص الآن على أنه حين كون المشتكى عليه وسيلة إعلام، فإنه لا يمكن اعتبار النشر غير قانوني حتى وإن كان غير صحيح، بشرط أن يكون هناك أسباب منطقية للنشر في حينه. التشهير ليس جنحة جرمية في جنوب إفريقيا (دانكن، 2011).[96]

2.2 بنود خاصة بالإنترنت

يلزم قانون الاتصالات والتعاملات الإلكترونية الصادر عام 2002 مزودي خدمة الإنترنت بالاستجابة لإشعارات حذف المحتوى غير القانوني، كإباحية الأطفال، والمواد التشهيرية، وخروقات حقوق النسخ.

3. السياق التنظيمي

يدمج النظام الجنوب-إفريقي بين أنماط التنظيم الذاتي والتنظيم المشترك. النتيجة هي بيئة إعلامية حرة ومنفتحة بوجه عام، تكون فيها منصات المحتوى على الإنترنت حرة إلى حد كبير من رقابة الحكومة وتدخلها. رغم ذلك، فإن تجربة التنظيم الذاتي في جنوب إفريقيا توضح بعض المخاطر المحتملة للاعتماد الزائد على التنظيم الذاتي.

3.1 دور الأجهزة الحكومية

يقع تنظيم محتوى الإنترنت ضمن الإطار التنظيمي لمجلس الأفلام والمطبوعات، الذي أنشأ عام 1996 ليحل محل مجلس إدارة المطبوعات الذي كان موجودًا في حقبة الفصل العنصري. يتبع مجلس الأفلام والمطبوعات لوزارة الشؤون الداخلية. الفرق الأساسي بين المجلسين القديم والجديد هو أنه بينما كان المجلس القديم يعمل كجهاز رقابة، تحديدًا ضد المحتوى السياسي الذي يشكك في شرعية نظام الفصل العنصري، فإن دور المجلس الجديد محصور في تصنيف المحتوى، مع فئات محدودة جدًا من المحتوى الذي يمكن منعه أو تقييده (دانكن، 2011).[97]

يلزم قانون الاتصالات والتعاملات الإلكترونية مزودي خدمة الإنترنت بالتسجيل في مجلس المطبوعات والأفلام. ورغم أن متطلبات التسجيل ليست شاقة على نحو غير معقول، إلا أن عدم التسجيل يعد جنحة قد تستتبع غرامة أو ستة أشهر في السجن أو كليهما (فريدوم هاوس، 2014).[98]

حين لا يمتثل مزودو الإنترنت لإشعارات الحذف، فإن الحكومة تحملهم المسؤولية القانونية عن أي محتوى غير قانوني ينشر عبرهم (قانون الاتصالات والتعاملات الإلكترونية).

3.2 *دور مزودي المحتوى*

مكتب جنوب إفريقيا للإعلان التفاعلي هو جسم الصناعة الممثل للناشرين الرقميين، وله كذلك ميثاق شرف خاص به يحدد المعايير المتوقعة من أعضائه للممارسة الاحترافية. يهدف الميثاق إلى تمكين أعضاء المكتب من تنظيم ذاته في سبيل الصالح العام، وهو ملزِم لجميع أعضائه، إذ أن الامتثال هو أحد شروط عضوية المكتب. يفرط ميثاق شرف المكتب التفاعلي للإعلان في تقييد حرية التعبير، ويستخدم معايير مبهمة وذاتية في تعريفه للمحتوى غير المقبول على الإنترنت. على سبيل المثال، يحظر على الأعضاء نشر محتوى "يشجع.. أي شخص على الانخراط في ممارسات خطيرة"، أو "يسبب إهانات بالغة أو واسعة الانتشار". إلا أن العقوبة الوحيدة التي يمكن للمكتب فرضها على الأعضاء هي فصل أو تعليق عضوية العضو الجانح من المكتب (مكتب جنوب إفريقيا للإعلان التفاعلي، 2014).[99]

[96] *Ibid.*

[97] *Ibid.*

[98] Freedom House (2014) Freedom on the Net 2014. Washington DC: Freedom House.

[99] Interactive Advertising Bureau South Africa (2014) *Code of Conduct*. Johannesburg: Interactive Advertising Bureau South Africa.

3.3 *دور مزودي خدمة الإنترنت*

وفق قانون الاتصالات والتعاملات الإلكترونية الصادر عام 2002، يلزم مزودو خدمة الإنترنت بالاستجابة والتطبيق لإشعارات حذف المحتوى غير القانوني، كإباحية الأطفال، والمواد التشهيرية، وخروقات حقوق النسخ. أعضاء نقابة مزودي خدمة الإنترنت ليسوا عرضة للملاحقة القانونية على خلفية محتوى من طرف ثالث لم ينتجوه هم أو يختاروه، إلا أنهم قد يفقدون هذه الحصانة أمام الملاحقة إن لم يستجيبوا لأوامر الحذف. عادة ما يتجنب مزودو خدمة الإنترنت المجازفة بحذف المحتوى لتفادي اللجوء إلى القضاء، خاصة وأنه ما من حافز لمزودي الإنترنت بالدفاع عن حقوق أصحاب المحتوى الأصليين، حتى وإن كان يعتقدون أن إشعارات الحذف صدرت عن سوء نية. لا توجد آلية تمكن صاحب المحتوى أو مزوده من الاستئناف (فريدوم هاوس، 2014).[100]

يُعتمد التنظيم الذاتي بصورة واسعة في تنظيم المحتوى الإلكتروني في جنوب إفريقيا. فنقابة مزودي خدمة الإنترنت هي جسم الصناعة الممثل للمزودين والمعترف به من قبل دائرة الاتصالات وفقًا لقانون الاتصالات والمعاملات الإلكترونية. يعني ذلك أن لأعضاء هذه النقابة الحق في تنظيم ذاتهم، وفقًا لميثاق شرف تم تبنيه عام 2008. ومن أجل اكتساب الحصانة من المسؤولية وفق قانون الاتصالات والمعاملات الإلكترونية، فإن على مزودي خدمة الإنترنت الأعضاء في الجسم الممثل لصناعتهم إقرار إجراءات عملية للتعامل مع إشعارات إزالة المحتوى الذي يخرق ميثاقهم. وبحسب هذا الميثاق، على الأعضاء احترام الحق الدستوري في حرية التعبير، إضافة إلى احترام خصوصية الاتصالات التي تمر عبرهم. إلا أن لمستخدمي الإنترنت الحق في إرسال إشعارات إزالة محتوى لنقابة مزودي خدمة الإنترنت، طالبين حذف مواد يعتبرونها خارجة عن القانون. إذا شوّه المستخدم المطالب بحذف محتوى الحقائق المتعلقة بطلبه عن علم، فإنه يساءل قانونيًا عن الأضرار الناجمة عن الحذف الخاطئ للمحتوى (المادة 77، قانون الاتصالات والمعاملات الإلكترونية).

رغم أن آليات التنظيم الذاتي أقل عرضة لسيطرة الدولة، إلا أنها معرضة لسيطرة الصناعة، وبالتالي قد تتبنى مقاربة مفرطة في الحذر تجاه المحتوى المثير للجدل. إجراءات عملية الإشعار بالحذف الخاصة بنقابة مزودي خدمة الإنترنت لا تحتوي على أي بند يضمن تمثيل من يُزعم خرقه للقانون لنفسه قبل تنفيذ الحذف، ولا تنص على الحق في الاستئناف داخليًا، ما يجعل العملية عرضة للطعن في عدالتها، وما دفع المحامي المتخصص في قضايا الملكية الفكرية راينهاردت بايز لاعتبار عملية الإشعار بالحذف غير دستورية. فوق ذلك، بحسب قانون الاتصالات والتعاملات الإلكترونية، فإن مزود الخدمة لا يساءل قانونًا عن الحذف الخاطئ للمحتوى، وهو ما يقضي على أي دافع للتدقيق بعناية في طلبات الحذف، فالمسؤولية القانونية تقع عوضًا عن ذلك على صاحب الإشعار. لكن إذا لم يطبق مزودو الإنترنت إشعارات إزالة المحتوى، فقد يساءلون قانونيًا على خلفية توفير محتوى غير قانوني. يشجع ذلك مزودي الخدمة على تجنب المجازفة و"الحذف أولًا وطرح الأسئلة لاحقًا"، بغض النظر عن شرعية الشكوى (دانكن، 2011).[101]

هناك أيضًا مشاكل متعلقة بسياسات المستخدمين التي يعتمدها بعض مزودو خدمة الإنترنت. على سبيل المثال، تنص سياسة الاستخدام المقبول التي تتبناها شركة MWEB (أكبر مزودي خدمة الإنترنت في جنوب إفريقيا) على أنها تمنع استعمال خدماتها بطريقة "مؤذية، أو فاحشة، أو تمييزية ... أو تشكل إساءة أو خطرًا أمنيًا أو خرقًا للخصوصية ... أو غير محتشمة، أو مفعمة بالكراهية، أو خبيثة، أو عنصرية ... أو خيانية، أو عنيفة بشدة أو تروج لاستخدام العنف، أو مؤذية للآخرين بطريقة أخرى". معظم هذه النقاط مبهمة وتمتد إلى خطابات تشملها الضمانات الدستورية بالحماية.[102]

3.4 *التنظيم المستقل*

مجلس صحافة جنوب إفريقيا هو نظام طوعي مستقل مشترك التنظيم. المجلس مؤلف من 13 عضوًا يشرفون على أعماله: ستة ممثلين عن الصحافة، ستة ممثلين عن العامة، وقاضٍ متقاعد يعينه وزير العدل (مجلس صحافة جنوب إفريقيا، 2012).[103]

يتعامل مع الشكاوى الصحفية جهازان تابعان للمجلس: أمين مظالم الصحافة، وهيئة الاستئناف الصحفية. تسلّم الشكاوى لأمين المظالم، الذي قد يقرر إجراء جلسة استماع ليصدر حكمًا في الشكوى. لعقد جلسة استماع، يتم تشكيل هيئة للفصل في النزاع تتكون من أمين المظالم، وممثل عن الصحافة، وممثل عن العامة. ويمكن استئناف حكم أمين المظالم أمام هيئة الاستئناف الصحفية، وفي هذه الحالة يستمع للشكوى

[100] Freedom House (2014) *Freedom on the Net 2014*. Washington DC: Freedom House

[101] Duncan, J. (2011) "Monitoring and defending freedom of expression and privacy on the internet in South Africa" In *Global Information Society Watch Report: Internet Rights and Democratisation*. The Hague/ San Francisco: Hivos / Association for Progressive Communications. Available online: http://www.giswatch.org/ru/node/913

[102] MWEB Legal Notices. Available online: http://www.mweb.co.za/legalpolicies/GeneralPage/AcceptableUsePolicy.aspx

[103] Press Council of South Africa (2012) *The South African Press Code, Procedures and Constitution*. Parktown: Press Council of South Africa.

رئيس استئنافات المجلس (وهو مسؤول قانوني كبير)، الذي يجب أن يعين ممثلًا واحدًا عن الصحافة وما لا يزيد عن ثلاثة ممثلين عن العامة للاستماع للشكوى إلى جانبه (مجلس صحافة جنوب إفريقيا، 2012).[104]

على جميع المؤسسات الإعلامية التي تحمل عضوية مجلس صحافة جنوب إفريقيا القبول بسلطاته في الحكم في الشكاوى الصحفية. ويمكن للمؤسسات الإعلامية غير الأعضاء المجلس اختيار القبول بسلطاته (مجلس صحافة جنوب إفريقيا، 2012). [105] يغطي ميثاق المجلس المنشورات الإلكترونية لأعضائه، ويستمع بشكل دوري للشكاوى ضد وسائل الإعلام الإلكترونية (مجلس صحافة جنوب إفريقيا، 2012).
[106]

تشمل العقوبات التي يمكن لمجلس الصحافة فرضها أمر وسائل الإعلام بنشر تصحيحات و/أو اعتذارات و/أو منح المشتكي مساحة محددة في وسيلة الإعلام لممارسة حق الرد. لا يتم فرض الغرامات المالية كعقوبة على المحتوى، إلا أنه يمكن فرضها كعقوبة على تغيب المشتكى عليه عن جلسات الاستماع وعلى عدم الامتثال المتكرر لأحكام النظام المعمول به (مجلس صحافة جنوب إفريقيا، 2012).[107]

[104] *Ibid.*
[105] Press Council of South Africa (2012) *The South African Press Code, Procedures and Constitution*. Parktown: Press Council of South Africa.
[106] Press Council of South Africa Rulings. Available online: http://www.presscouncil.org.za/Ruling?page=1
[107] Press Council of South Africa (2012) *The South African Press Code, Procedures and Constitution*. Parktown: Press Council of South Africa.